٢٢١٢ ر

E/1984/25
E/ECWA/XI/16/Rev.1

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

تقرير الدورة الحادية عشرة

٢٢-٢٦ نيسان / ابريل ١٩٨٤

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية ١٩٨٤

الملحق رقم ٢٥

84-1625

الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٨٤

ملاحظـــــات

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقـــــام ويعنى ايراد احد هذه الرموز الاحالة الى وثيقـــــة من وثائق الامم المتحـــــدة.

E/1984/25
E/ECWA/XI/16/Rev.1

المحتويـــــات

	الفقـــــرات	الصفحـة
مقدمـــة	١	١
الفصـــل		
الأول - القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للبت فيهـا	٢	٢
الثاني - أعمال اللجنة منذ الدورة العاشرة	٣-١٧	٤
ألف - نشاطات الهيئة الفرعية	٣-٤	٤
بـاء - نشاطات أخـــرى	٥	٤
جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى	٦-١٧	٤
الثالث - الدورة الحادية عشرة للجنة	١٨-١٤٦	٨
ألف - الحضور وتنظيم الأعمال	١٨-٢٥	٨
بـاء - جدول الأعمـــال	٢٦	١٠
جيم - وقائع الجلســـات	٢٧-١٤٤	١٢
دال- برنامج العمل والأولويات	١٤٥-١٤٦	٣٧
الرابـــع - القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الحاديـــة عشـــرة		٣٨

المرفقـــات

المرفق الاول - بيان عن الآثار المالية المترتبة على أعمال ومقترحات اللجنـــة

المرفق الثاني - قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة في دورتها الحادية عشـــرة

المرفق الثالث - قائمة بالمنشورات والوثائق الأساسية الصادرة عن اللجنة منذ الدورة العاشرة

مقدمـــــــة

١ - يتناول هذا التقرير الفترة المنقضية منذ الدورة العاشرة للجنة، وقد اعتمدته اللجنة في جلستها السادسة الختامية المعقودة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ بصيغتـه التي عدّل بها أثناء المناقشات في الجلسة الختاميـة.

الفصـــل الأول

القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للبت فيها

٢- في الجلسة السادسة، المعقودة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤، قررت اللجنة أن ترفع الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي القرارين التاليين لاتخاذ الاجراء اللازم بشأنهما :

١٢٥ (د-١١) هيكل رسم السياسة العامة للجنة*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا،

اذ تستذكر قرارها ١١٤ (د-٩) وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٢/٦٤ الذى انشأ لجنة دائمة للبرنامج تتألف من جميع أعضائها وتكون بمثابة هيئتها الفرعية الرئيسة، وذلك لمساعدتها على النهوض بمسؤولياتها المتعلقة بتخطيط واستعراض البرامج،

واذ تستذكر قرارها ١١٩ (د-١٠) حول هيكل رسم السياسة العامة للجنة،

وحرصا منها على ان يكون التمثيل في دورات اللجنة السنوية على المستوى الوزارى،

١- توصي المجلس الاقتصادى والاجتماعي بتسمية اللجنة الدائمة للبرنامج باللجنة الفنية، على ان يضاف الى اختصاصاتها المنصوص عليها بقرار اللجنة ١١٤ (د-٩)، بحث بنود مشروع جدول أعمال الدورة السنوية تمهيدا لاجتماع اللجنة على المستوى الوزارى؛

٢- تقرر تعديل المادة الاولى، الفقرة (أ)، من النظام الداخلي المؤقت للجنة بحيث تقرأ : (سنويا عادة، ابتداء من يوم السبت في الاسبوع الثالث من نيسان/ابريل)؛

٣- وتقرر بأن يمتد عمل اللجنة الفنية أربعة أيام يعقبها مباشرة اجتماع اللجنة على المستوى الوزارى ليومين.

الجلسة العامة السادسة

٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في اعقابه هذا القرار انظر الفقرات ٨٢-٨٩ والفقرة ١٣٩ من هذا التقرير.

١٢٦ (د-١١) المسائل الوظيفية والادارية*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ يساورها عميق القلق للمعدل العالي للوظائف الشاغرة الذى ظل مستمرا في اللجنة لعدد من السنين ،

واقتناعا منها بأن ضخامة عدد الوظائف الشاغرة له أثر سلبي خطير على برنامج عمل اللجنة ،

واعترافا منها بالجهود المتكررة التي بذلت لايجاد موظفين مؤهلين من الدول غير الممثلة أو ذات التمثيل الناقص في منطقة الاكوا ، وان المصاعب لا تزال تواجه تدبير مثل هؤلاء الموظفين ،

واعترافا منها ايضا بأهمية معرفة اللغة العربية من أجل حسن قيام الموظف بعمله في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

١- تناشد الدول الأعضاء غير الممثلة وذات التمثيل الناقص السعي لندب موظفين أكفاء للعمل في الأمانة التنفيذية للجنة ، كموظفين دائمين أو على سبيل الاعارة ؛

٢- ترجو من المجلس الاقتصادى والاجتماعي أن يوصي الجمعية العامة بتفويض الأمين العام ، كاجراء استثنائي يقتصر على التوظيف في الاكوا ، بتعيين موظفين من البلدان الأعضاء في الاكوا ، حتى ولو كان هؤلاء الموظفون ينتمون الى بلدان أعضاء هي في هذه المرحلة ذات تمثيل زائد في الأمانة العامة للامم المتحدة ككل ؛

٣- يكون عدد الموظفين المعينين بهذا الاجراء المطلوب ضمن حدود الحد الأدنى للحصص المقررة لبلدان الاكوا غير الممثلة أو ذات التمثيل الناقص ، في حالة عدم توفر الموظفين المطلوبين من هذه البلدان ؛

٤- تدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعي ان يقترح على الجمعية العامة للامم المتحدة معاملة منظمة التحرير الفلسطينية بما يتفق مع عضويتها الكاملة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، من حيث التوظيف في أمانتها التنفيذية .

الجلسة العامة السادسة

٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤

---

* اتخذ هذا القرار في اعقاب مناقشة البند ٦ (ب) من جدول الاعمال ، انظر الفقرة ١٠٥ من هذا التقرير .

الفصل الثاني

أعمال اللجنة منذ الدورة العاشرة

ألف - نشاطات الهيئات الفرعية

٣- عقدت اللجنة الدائمة للبرنامج، التي انشئت بموجب قرار الاكوا ١١٤ (د - ٩) وصادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على انشائها بموجب القرار ١٩٨٢/٦٤، دورتها الثانية من ٢٢ الى ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ في بغداد.

٤- وبحثت اللجنة عددا من القضايا في نطاق مختلف بنود جدول الاعمال الذي يتناول متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة الدائمة للبرنامج في دورتها الاولى وقرار الاكوا ١٢٠ (د - ١٠)، وتقييم اداء البرنامج، وتحديث الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩، واعمال الاكوا في مجالات تنمية السلع الانتاجية ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والامن الغذائي، ونظم المعلومات. وقد اعتمدت الاكوا في دورتها الحادية عشرة التقرير النهائي للجنة الدائمة للبرنامج الوارد في الوثيقة (E/ECWA/XI/7/Rev.1).

باء - نشاطات اخرى

٥- للاطلاع على المعلومات المتعلقة بالنشاطات الاخرى للاكوا خلال الفترة المستعرضة، يرجى الرجوع الى الوثائق التالية: (E/ECWA/XI/4/Part I) و (E/ECWA/XI/4/Part II) و (E/ECWA/XI/4/Add.1/Part I) و (E/ECWA/XI/4/Add.1/Part II) و (E/ECWA/XI/5) و (E/ECWA/XI/5/Add.1) و (E/ECWA/XI/6) و (E/ECWA/XI/6/Add.1) و (E/ECWA/XI/8) و (E/ECWA/XI/9) و (E/ECWA/XI/9/Add.1) و (E/ECWA/XI/12) و (E/ECWA/XI/14) و (E/ECWA/XI/15).

جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى

٦- واصلت الامانة التنفيذية للاكوا خلال الفترة المستعرضة تنسيق برامجها مع شتى الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة في عدد من المجالات الهامة. وكان من بين المنظمات الرئيسية التي اضطلعت بنشاطات مشتركة مع الاكوا وقدمت مساعدات اليها لتنفيذ هذه النشاطات منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، ومركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية.

٧- وشمل التعاون المشترك مع الفاو بموجب برنامج الاغذية والزراعة مجالات عديدة، منها على سبيل المثال، النشرة السنوية المشتركة بين الاكوا والفاو بعنوان الزراعة والتنمية (صدر العدد السادس في عام ١٩٨٣) التي تتناول مشاكل من بينها رصد وتقييم التطورات والاتجاهات وتغيرات السياسة العامة في مجال الزراعة وتعزيز الاستراتيجيات الغذائية والامن الغذائي على الصعيد القطرى. وركز البرنامج ايضا على الاجراءات القطرية والمشتركة بين الاقطار لمكافحة التصحر وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة. واوفدت بعثة مشتركة بين الفاو والاكوا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي الى اربعة بلدان هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت ومصر للشروع في تقييم احتياجات التدريب في مجال التخطيط وتحليل المشاريع الزراعية.

٨- وواصلت الاكوا مشاوراتها مع مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بشأن المساعدة التي يقدمها المركز الى الاكوا لتنفيذ عدد من النشاطات المشتركة. وقدمت بموجب برنامج المستوطنات البشرية مساعدات الى بعض الدول الاعضاء لتطوير قدراتها المؤسسية في مجال المستوطنات البشرية. وقدمت الاكوا، بصورة خاصة، خدمات استشارية الى لبنان في مجال سياسات الاسكان، واعد تقرير عن المساعدات الدولية الى المناطق المنكوبة بالزلازل في اليمن.

٩- وواصلت شعبة الصناعة المشتركة بين الاكوا واليونيدو تعاونها الوثيق مع اليونيدو فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الصناعة. وتمّ، في نطاق العنصر البرنامجي "تحديد مشاريع اقليمية في صناعات السلع الانتاجية" تحديد بعض المشاريع الصناعية التي يمكن تنفيذها في اطار التعاون الاقليمي. وعقد في بغداد في عام ١٩٨٣ اجتماع لهيئة من الخبراء حول صناعات السلع الانتاجية والصناعات الهندسية الثقيلة. وسوف يتركز عمل هذا البرنامج في المستقبل على النواحي الترويجية للمشاريع الصناعية.

١٠- واقامت الاكوا علاقات عمل وثيقة مع برنامج الامم المتحدة للبيئة فيما يتعلق ببرنامج البيئة في الاكوا. وقد عقدت عدة اجتماعات بين خبراء الاكوا وبرنامج الامم المتحدة للبيئة لتحديد مجالات لاقامة مشاريع مشتركة بمساعدة برنامج الامم المتحدة للبيئة، تتوخى ادماج الاعتبارات البيئية في البرامج العديدة التي تضطلع بها الاكوا، لاسيما في مجالي الطاقة والزراعة. وتلقت الاكوا مساعدة من برنامج الامم المتحدة للبيئة لتنفيذ عناصر برنامجية عديدة فيما يتعلق ببرنامج البيئة.

١١- وشمل التعاون بين الاكوا ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) مجالات من بينها نشاطات المتابعة المتعلقة ببرنامج العمل الجديد الاساسي للثمانينات لصالح اقل البلدان نموا. وفي سياق متابعة قرار الاكوا ١١٨ (د - ١٠) بشأن برنامج العمل لصالح اقل البلدان نموا، اعدت الامانة التنفيذية للاكوا تقريرا قطريا شاملا لتقديمه الى

المؤتمر الاستعراضي للجهات المانحة، المقرر انعقاده في عام ١٩٨٤ مع اضطلاع برنامج الامم المتحدة الانمائي بدور الوكالة الرائدة. كما قامت الاكوا، في معرض اضطلاعها بولايتها فيما يتعلق ببرنامج العمل الجديد الاساسي على الصعيد الاقليمي، باعداد تقرير عن تنفيذ ومتابعة برنامج العمل في البلدين الاقل نموا في المنطقة. واستمرت المفاوضات بين الاكوا والاونكتاد فيما يتعلق بأحد عناصر برنامج الاكوا المعنون " التخطيط المتوسط والطويل الاجل" ، وكان هناك تنسيق وثيق مع الاونكتاد في وضع النماذج والتوقعات في سياق هذا البرنامج. واستمرت مفاوضات مماثلة بشأن تنفيذ " مشروع تطوير التدريب في مجال النقل البحرى في غربي آسيا" بالاشتراك مع الاونكتاد وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لتلبية احتياجات التدريب في المنطقة في ميدان النقل البحرى.

١٢- وقدم صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية مساهمات مالية هامة الى برنامج السكان في الاكوا. كما ساعد الاكوا في تنفيذ عدد من مشاريع التعاون التقني كانت لها آثار هامة على التنمية في المنطقة.

١٣- وشملت المساهمة التي قدمتها منظمة العمل الدولية تقديم خدمات خبير في ميدان احصاءات العمل للمساعدة في برنامج تعزيز القدرات الوطنية لمسوح الاسر. وساهم هذا الخبير في تقديم خدمات استشارية في تخطيط وتنفيذ المشاريع في بلدان عديدة في منطقة الاكوا من بينها الاردن، والامارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية العربية اليمنية.

١٤- وقدم برنامج الامم المتحدة الانمائي مساعدة الى الاكوا في تنفيذ عدد من المشاريع من أهمها خدمات مسوح الاسر في غربي آسيا، وخدمات الدعم للمعهد العربي للتخطيط في الكويت. وقد واصلت الاكوا، بوصفها الوكالة المنفذة للمشروع الاخير، تنسيق برنامج الزمالات الدراسية بالتعاون مع ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية في المقر. ولا تزال المفاوضات جارية بين الاكوا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بخصوص تمويل مشروع يتعلق بانشاء معهد عربي اقليمي للدراسات المصرفية والمالية. وكان هناك تعاون وتنسيق وثيقان بين الاكوا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، والبنك الدولي، واعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال متابعة قرار الاكوا ١١٧ (د-١٠) بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالزلازل في الجمهورية العربية اليمنية.

١٥- وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج العلم والتكنولوجيا، كان هناك تعاون وثيق بين الاكوا وعدد من الوكالات التابعة للامم المتحدة من بينها جهاز الامم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية، ومركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. وقدم جهاز

الامم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية مساهمات مالية لتنفيذ العنصر البرنامجي المعنون " العلاقات بين عمليات استيراد التكنولوجيا وتطوير القدرات الانتاجية" الذى كان من نتائجه عقد حلقة تدريبية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ . وساهم مركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية في هذه الحلقة بمحاضرة ، وقدم اليونيدو والاونكتاد الوثائق اللازمة لها .

١٦- وتركزت نشاطات الوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية المشتركة بين الاكسوا ومركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية في سياق هذا البرنامج على عدة قضايا من بينها تحليل عمليات المصارف عبر الوطنية في بلدان مختارة من المنطقة. وتجرى ، بالتعاون مع مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية، مشاورات اولية بين الاكوا واللجنة الاقتصادية لافريقيا لعقد اجتماع في عام ١٩٨٤ للدول العربية بشأن عمليات المصارف عبر الوطنية في منطقة جامعة الدول العربية. كما تعاونت الاكوا مع مركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية في تنفيذ العنصر البرنامجي المعنون " اهمية مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالشركات عبر الوطنية بالنسبة لبلدان غربي آسيا".

١٧- اما المنظمات الاخرى التي اقامت معها الاكوا علاقات عمل وثيقة وعززت مجالات التعاون المشترك معها فقد شملت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، وجامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة.

الفصل الثالث

الدورة الحادية عشرة للجنة

ألف - الحضور وتنظيم الأعمال

١٨- عقدت الدورة الحادية عشرة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مقرها الدائم ببغداد (الجمهورية العراقية) في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ وشملت أعمالها عقد ست جلسات.

١٩- حضر الدورة مندوبون (١) عن أعضاء اللجنة: المملكة الاردنية الهاشمية، ودولة الامارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العراقية، وسلطنة عمان، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

٢٠- كما حضر الدورة مراقبون يمثلون منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية:

الامانة العامة للامم المتحدة (نيويورك)
الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
برنامج الاغذية العالمي
برنامج الامم المتحدة الانمائي
برنامج الامم المتحدة للبيئة
صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية
صندوق النقد الدولي
الغرفة التجارية الدولية
مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين
منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)
منظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)
منظمة الصحة العالمية
منظمة العمل الدولية
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

---

(١) للاطلاع على أسماء المشتركين في الدورة، انظر الوثيقة (E/ECWA/XI/INF.3/Rev.2).

٢١- وحضر الدورة ايضا بصفة مراقب ممثلون عن المنظمات الاقليمية والحكومية التالية :

جامعة الدول العربيـــــة
الاتحاد العربي للصناعات الغذائيـــة
الاتحاد العربي للصناعات الهندســـية
الاتحاد العربي لمنتجي الاســـماك
الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكيـــة
الاتحاد العربي للناقلين البحريـــين
اتحاد مجالس البحث العلمي العربيـــة
الصندوق العراقي للتنمية الخارجيـــة
الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتمـــاعي
غرفة تجارة وصناعة الكويـــت
المعهد العربي للتخطيط - الكويـــت
المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائيـــة
معهد النفط العربي للتدريـــب
منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلـــوم
المنظمة العربية للتنمية الزراعيـــة
المنظمة العربية للتنمية الصناعيـــة
المنظمة العربية للمواصفات والمقاييـــس
منظمة العمل العربيـــــة

٢٢- واعتمدت اللجنة لتنظيم أعمالها المقترحات التي تضمنتها الوثيقة (E/ECWA/XI/2) بعد تعديلهـــا .

٢٣- واستنادا الى أحكام المادة الرابعة من صلاحيات اللجنة ،شاركت في أعمال الدورة الحادية عشرة ، بصفة استشارية ، الدول التالية الاعضاء في الامم المتحدة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واسبانيا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، واندونيسيا ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وتركيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ، وتونس، والجزائر ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ورومانيا ، والسويد ، وفرنسا ، والفلبين ، وماليزيا ، والمغرب ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة ، ونيوزيلنـــدا ، والهند ، وهنغاريا ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ، ويوغسلافيا ، كما شاركت سويســـرا وكوريا في الاجتماعات بنفس الصفـــة .

٢٤- وانتخبت اللجنة بالاجماع في جلستها الاولى معالي السيد حيدر ابو بكر العطاس وزير الانشاءات في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية رئيسا للدورة الحادية عشرة. ومعالي السيد محمد الخادم الوجيه وزير المالية في الجمهورية العربية اليمنية، وسعادة جمال الصوراني ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، نائبين للرئيس، وسعادة السفير محمد وفيق حسني، مدير ادارة الشؤون الاقتصادية الدولية في وزارة خارجية جمهورية مصر العربية ورئيس وفد مصر مقررا للدورة.

٢٥- وعملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت، قام أعضاء المكتب بفحص أوراق اعتماد الوفود فوجدوها مستوفية الشروط.

باء - جدول الأعمال

٢٦- أقرت اللجنة في جلستها الاولى مشروع جدول الاعمال الوارد في الوثيقة (E/ECWA/XI/1/Rev.1) وتم اعتماده على النحو التالي*:

١- افتتاح الدورة

٢- انتخاب أعضاء المكتب

٣- اقرار جدول الاعمال

٤- تنظيم الاعمال

٥- دعوة الدول الاعضاء بالامم المتحدة، التي ليست اعضاء في اللجنة، للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الحادية عشرة للجنة

٦- تقرير عن نشاطات اللجنة:

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة

' ١' قرار اللجنة رقم ١١٩ (د-١٠) بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة

' ٢' قرار اللجنة رقم ١١٥ (د-١٠) بشأن برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥

' ٣' قرار اللجنة رقم ١١٧ (د-١٠) بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالزلازل في الجمهورية العربية اليمنية

' ٤' قرار اللجنة رقم ١١٨ (د-١٠) بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا

---

* صدر جدول الأعمال المعتمد في الوثيقة E/ECWA/XI/1/Rev.2 .

' ٥ ' قرار اللجنة رقم ١٢٣ (د - ١٠) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

' ٦ ' قرار اللجنة رقم ١١٦ (د - ١٠) بشأن المسائل الوظيفية والادارية

(ج) الاستعراض النصفي وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث

٧ - أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة:

(أ) المشاورة الحكومية الاقليمية المشتركة حول التنمية الريفية في منطقة الشرق الادنى

(ب) الاجتماع الاقليمي التحضيري للسنة الدولية للشباب لمنطقة غربي آسيا

(ج) الاجتماع الاقليمي التحضيري لغربي آسيا لمؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

(د) المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي تحضيرا للمؤتمر الدولي المعني بالسكان

٨ - استعدادات اللجنة للمؤتمر الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٩ - الوضع المالي لبرامج اللجنة

١٠ - قضايا التعاون والتكامل الاقليمي. القرار ١١٩ (د - ١٠)

١١ - التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية

١٢ - تعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة:

(أ) موعد افتتاح الدورة

١٣ - عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادى

١٤ - اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية وتعزيز هذه اللجان (قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة)

١٥ - ما يستجد من أعمال

١٦ - تقرير اللجنة الدائمة للبرنامج

١٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الحادية عشرة.

جيم – وقائع الجلســـات

٢٧– افتتح الدورة معالي السيد طه ياسين رمضان ، النائب الأول لرئيس الوزراء بالجمهورية العراقية بكلمة رحب فيها بانعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة الاقتصاديـة لغربي آسيا ، في مقرها الدائم في بغداد . وتمنى للجنة نجاح أعمالها ، وأن تحقـق نتائج ايجابية تخدم العمل الاقتصادى المشترك بين الدول الاعضاء . وأكد على أن جدول الاعمال يتضمن عددا من القضايا ذات الاهمية ، وخاصة الاستعراض والتقييـم لتنفيذ أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالـث ، والتحضيرات لمؤتمر السكان الدولي والمؤتمر الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنميـة الصناعية (اليونيدو) .

٢٨– وأوضح الحاجة الى تشخيص العوائق ، وتقديم المقترحات الايجابية ، لدفع مسيرة العمل الاقتصادى المشترك . وأشار الى معاناة الوضع الاقتصادى العالمي مـن اتساع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، والى أن هذا الوضع يعتبر مـن المشاكل الخطيرة ومصدرا من مصادر عدم الاستقرار ، والى ان أبعاد الأزمة الاقتصادية الراهنة اصبحت من المظاهر المزمنة لاختلال البنية الاقتصادية الدولية التي من ظواهرها تذبذب أسعار الصرف ، وارتفاع اسعار الفائدة ، وتدهور معدلات التجارة الدولية بالنسبة للدول النامية ، وارتفاع معدلات البطالة ، وانتشار النزعة الحمائية والممارسات التقييديـة ، التي اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة بكل ما تنطوى عليه من آثار سلبية على الامكانات الانمائية في البلدان النامية .

٢٩– وقال ان الاختلال البنيوى في العلاقات الاقتصادية الدولية لا يعالج من خلال الانتعاشات الاقتصادية القصيرة الامد ، وانما من خلال اعادة بناء النظام الاقتصادى الدولي الحالي على أسس أكثر انصافا ، مع احداث تغيير اساسي وجذرى في سياسات البلـدان المتقدمة . وأكد على ازدياد ترابط المصير الاقتصادى والاستقرار السياسي لمجموعتي البلدان النامية والبلدان المتقدمة . وقال ان البلدان النامية كانت اكثر المجموعات الدولية تأثـرا بالآثار السلبية لتدهور البنية الاقتصادية الدولية ، وانها قاست من تدهور أسعار السلـع الاساسية ، وزيادة العجز في موازين مدفوعاتها ، وعبء ديونها الخارجية ، وهبوط ناتجهـا المحلي الاجمالي ، مما اضطر الكثير من هذه البلدان ، وخاصة البلدان الأقل نموا ، الى خفض برامجها الاستثمارية واستيراداتها من البضائع الاساسية .

٣٠– وأشار الى أن الاقطار العربية تأثرت كبقية البلدان النامية بالانعكاسات السلبية للاوضاع الاقتصادية الدولية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية ، وعن السياسات الاقتصادية التقييدية التي اتبعتها الدول الصناعية المتقدمة . فتدهورت شروط تبادلها التجارى ، مما انعكس جليا

على مسار العملية التنموية فيها . كما تأثرت الاقطار العربية عموما ، والاقطار ذات العجز خصوصا ، بارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع حجم مديونيتها الخارجية وزيادة عبء الديـــن ، وبذلك وجدت الاقطار العربية نفسها مهددة بالدخول في مرحلة من الانكماش الاقتصادى . وهذا مما يستوجب ليس على الدول فحسب ، بل على التنظيمات الاقليمية والدولية أيضـا ، مسؤولية وضع المعالجات الناجحة والفعالة باتجاه تصحيح الاختلالات في المســـار الاقتصادى الاقليمي والدولي . وأعرب عن الأمل في أن توجه اللجنة الاقتصادية لغربـي آسيا برامجها نحو تقوية الاعتماد الجماعي على الذات ، من خلال التوجه نحو تنمية عربيـة شاملة متوازنة ومستقلة ، وأن تحقق أهداف استراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك ، مع الافادة من التجارب الاقليمية والدولية الاخرى .

٣١ـ وتحدث عن مؤتمر القمة الرابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي الذى عقد في الدار البيضاء في بداية عام ١٩٨٤ ، وما اتخذ فيه من قرارات اقتصادية تتعلق بتعزيز التعاون بين الاعضاء ، وأشار الى تقديم المعونة الغذائية والمساعدة في المشاريع العاجلة لبلدان الساحل العشرة . وذكر ان المؤتمر السادس للتجارة والتنمية لم يخرج بنتائج ايجابية ، كما وأن الجهود التي بذلت خلال الدورة الاخيرة للجمعية العامة للامم المتحدة لتحريك موضوع المفاوضات الاقتصادية الشاملة لم تسفر عن شيء بسبب انعدام الارادة السياسية لبعض الدول الصناعية . وتنـــاول الاحداث التي مرت بالمنطقة خلال العام الماضي ، منوّها بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثامنة والثلاثين الخاص بدعوة الامين العام للاستمرار في مضاعفة الجهود لحشد جميع المساعدات الممكنة ضمن نظام الامم المتحدة ، لمساعدة حكومة لبنان في اعادة البناء والتنمية . وأعلن عن تأييد العراق للجهود الرامية الى استعادة شعب وحكومة لبنان لسيادته ووحدتـه الوطنية . وأدان ممارسات الكيان الصهيوني ضد الشعب العربي الفلسطيني ، مطالبا بصدور قرارات عن الامم المتحدة تدين هذه الممارسات اللاأخلاقية وتعيد تأكيد حق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه والتأكيد على تنفيذ القرارات المتعلقة بتقديم المساعدة له .

٣٢ـ وأعرب النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي عن آماله في أن تسفر الجهود الدولية والاسلامية وجهود حركة عدم الانحياز عن ايقاف النزاع العراقي الايراني ، على أسس عادلـــة للطرفين . وقال ان استمرار النزاع قد ألحق أضرارا بالغة باقتصاديات البلدين ، وأدى الى تصديع وحدة الدول النامية في المحافل الدولية . ودعا المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته في ايقاف هذا النزاع ، وطالب الامم المتحدة بالقيام بدورها المنصوص عليه في الميثاق باتخاذ المبادرات الجادة للتوصل الى حل مقبول لكلا الطرفين . وقال ان اهدار الامكانات العربية من جراء استمرار هذه الحرب من شأنه ان يقلل من فاعلية الامم المتحدة ، ومنها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في أداء دورها وتنفيذ برامجها الهادفة لخدمة المسيرة التنموية للدول الاعضاء .

٣٣- ثم ألقى السيد جواد العناني وزير الصناعة والتجارة والسياحة بالمملكة الاردنية الهاشمية، كلمة رئيس الدورة العاشرة، التي أكد فيها على ضرورة العمل الاقتصادى المشترك، وعلى أن التوجه في برامج هذه اللجنة والمنظمات الاقليمية والعربية، يجب ان يكون نحو توفير القاعدة العلمية المتينة لاقتصاد سليم، وتكامل صناعي مشترك. ونوّه بأن الطريق الوحيد لمواجهة التحديات والاخطار يكمن في التعاون والتضامن لتوفير الاحتياجات، وتحقيق الاستقلالية والرخاء.

٣٤- ثم تليت رسالة الامين العام للامم المتحدة الى الدورة الحادية عشرة، التي تضمنت تحياته الى المشاركين في الدورة. وجاء فيها ان الاكوا لم تكن بمنأى عن النتائج السلبية للتطورات العالمية التي حدثت على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعي، والتي تأثرت بها البلدان الأقل نموا في العالم الثالث. وأعرب عن أمله أن يشهد عام ١٩٨٤ مزيدا من التحسن في اقتصاديات البلدان النامية، وذلك من خلال معالجة القضايا الرئيسية الطويلة الأجل، بهدف ارساء الاقتصاد العالمي، والعلاقات بين الشمال والجنوب، على أسس أصح واكثر عدلا.

٣٥- ووجه النظر الى التقدم البطيء في تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة ببلدان الجنوب، الامر الذى يثير القلق. وطالب بتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات، حتى يمكن تخصيص الموارد المتاحة للبلدان النامية بشكل يحقق لها الفائدة المرجوة. وأشار الى قرار الجمعية العامة بشأن التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية، وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي بشأن تعزيز التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية. وأعرب عن ارتياحه للافكار البناءة التي طرحتها الامانة التنفيذية للاكوا فيما يتعلق بتنفيذ هذه القرارات وغيرها.

٣٦- وشدد على أهمية تعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية والمنظمات العربية الاقليمية، وبين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في المجالات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الاقتصادى والاجتماعي.

٣٧- ثم ألقى الأمين التنفيذى للجنة كلمته التي بدأها بتقديم الشكر للسيد طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء في الجمهورية العراقية لرعايته الجلسة الافتتاحية للدورة الحادية عشرة، كما تقدم بالشكر الى العراق رئيسا وحكومة وشعبا، وعبّر عن شكره للسيد رئيس الدورة العاشرة للجنة، على ما بذله وزملاؤه أعضاء المكتب من جهود موفقة كللت أعمالها بالنجاح.

٣٨— واستعرض الامين التنفيذى التقدم الذى أحرزته اللجنة خلال عام ١٩٨٣، مشيرا الى أن استقرار الأمانة التنفيذية في المقر الدائم هو الذى وفر لها الظروف الملائمة للعمل وتكثيف الجهد، وهو الذى يتيح الشعور بالثقة والاطمئنان الى المنجزات التي تحققت، بدون اغفال الصعوبات التي واجهت عمل اللجنة.

٣٩— واشار الى القلق الذى يسود حركة العالم، والى أن أوضاع المنطقة العربية هي الاخرى تثير القلق، رغم ما تحقق في بعض جوانبها من تقدم. وقال انه على الرغم من بعض مؤشرات التقدم الذى شهدته الاوضاع الاقتصادية لبعض الدول الصناعية في العام الماضي، ومن التراجع النسبي في معدل التضخم، والبدايات الطحوظة في النمو الاقتصادى، الا أن هذا التحرك لا يظهر انعكاسات فعالة في الدول النامية، فما تزال مديونية هذه الدول في مجملها تتزايد وتتراكم، وما تزال معدلات الفوائد عالية، الامر الذى يحرم هذه البلدان من امكانات الاستثمار، والتوسع في فرص العمالة. وحذّر من أن متوسط دخل الفرد في الدول النامية قد ينقص في نهاية عام ١٩٨٤ بحوالي ٠,٥ في المائة عما كان عليه في مطلع الثمانينات، ما لم يتحرك المجتمع الدولي بخطوات جريئة وحاسمة لاصلاح النظام العالمي الراهن.

٤٠— وأشار الامين التنفيذى للجنة الى الآثار السلبية التي عكست الاتجاه الانكماشي للاقتصاد العالمي على مسيرة التنمية في منطقة غربي آسيا، ومنها تراجع العائدات النفطية بعد التزايد المستمر خلال السبعينات، وذلك بسبب تناقص الطلب الخارجي، والصعوبات التسويقية، وما قامت به بعض دول المنطقة من تخفيض في انتاجها، مما أدى الى حدوث عجز لأول مرة في الميزانية العامة لبعض الدول النفطية.

٤١— واستعرض الاحداث التي أثرت على مسار التنمية الاقتصادية في المنطقة من الحرب العراقية الايرانية، الى الأزمة اللبنانية، الى استمرار احتلال اسرائيل لجنوب لبنان وللاراضي العربية الاخرى، فضلا عن مضاعفات القضية الفلسطينية التي تمثل جوهر مشكلة الشرق الاوسط، وهواجس الامن القومي بأبعاده الاقتصادية، ومخاطر تهديد الهوية الحضارية في جوانبها الثقافية والاجتماعية. وأكد ان هذه العوامل في مجملها قد أثرت على مسيرة التنمية داخل المنطقة، كما أثرت على حجم المعونات التي تقدمها الدول النفطية في مجال التعاون الدولي، على الرغم من أن معوناتها لبلدان العالم الثالث لا تزال أعلى بكثير من نسبة الواحد في المائة التي حددتها الاستراتيجية الانمائية الدولية وأعلى مما قدمته الدول الصناعية لهذا الغرض.

٤٢- وأشار الى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، تفرض توجهات أساسية لتطوير أسس التنمية وأنماطها، ومن بين هذه التوجهات الملحة، التي لها تأثير على مسيرة التنمية، أولا، العمل على دعم وتزايد امكانات التكامل الاقتصادي العربي، وتطوير مجالات العمل العربي المشترك من خلال الاجهزة الاقليمية العربية، وثانيا، العمل على تفادي الاختلالات والسلبيات في الانماط التنموية الراهنة في ضوء المتغيرات الوطنية والاقليمية والدولية، وتعديل مسار التنمية ونمطها، بما ينوّع ويوسّع الطاقات الانتاجية، ويتلافى مخاطر الانكماش الاقتصادي ويحقق مستوى متزايدا من الأمن الغذائي. وثالثا، ترشيد الاستهلاك العام والخاص، وتحديد مجالات الانفاق الاستثماري والانفاق الجاري على أسس من الجدوى الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية. ورابعا، تنمية الموارد البشرية، وتطوير مهاراتها وهياكلها، باعتبارها مسألة جوهرية في أقطار المنطقة، وتطوير الابداع العلمي والتكنولوجي، والاستفادة من الناتج العالمي من العلم والتكنولوجيا، وتنظيم وترشيد تنقل قوة العمل العربية وغيرها.

٤٣- وتحدث الامين التنفيذي عن أعمال اللجنة فأشار الى البحوث والدراسات العديدة التي أنجزتها، والى اشتراكها مع المنظمات المتخصصة التابعة للامم المتحدة في عقد مجموعة من الاجتماعات التي تناولت مختلف برامج اللجنة. وقال ان اللجنة استأنفت اصدار نشراتها ومطبوعاتها الدورية في مجالات الزراعة والسكان والاحصاء والتجارة الخارجية، ودراسات المرأة. فضلا عما تم انجازه من نشاطات التعاون الفني، وتقديم المشورة للدول الاعضاء وبعض المنظمات الاقليمية العربية.

٤٤- وأشار الامين التنفيذي الى توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين الاكوا وجامعة الدول العربية، والى مشاركة الاكوا في الاجتماع الذي عقدته الامم المتحدة ومنظماتها مع جامعة الدول العربية ومنظماتها في تونس في عام ١٩٨٣ الذي كان من نتائجه تقرير الامين العام للامم المتحدة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/38/229)، وقرار الجمعية العامة رقم ٣٨/٦، المتعلقين بالتعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية.

٤٥- وقال الامين التنفيذي أن المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي الذي عقد في عمان في الفترة ٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤، الذي دعيت اليه جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية يعد أول عمل مشترك بين الاكوا وجامعة الدول العربية.

٤٦- وفي اطار تدعيم التعاون والتنسيق بين اللجنة والمنظمات والاتحادات العربية، أشار الامين التنفيذي الى مذكرة التفاهم للتعاون والتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية، التي تم التوقيع عليها في أوائل هذا العام، وقال أن الاكوا بصدد التوقيع على مذكرة مماثلة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

٤٧- وأكد الأمين التنفيذى حرص اللجنة على الاستمرار في توثيق واحكام التعاون الفني الاقليمي في مختلف مجالات اختصاصاتها . ومن هذا المنطلق تم اختيار موضوع قضايا التعاون والتكامل الاقليمي ليكون مجالا للبحث والدراسة في الدورة الحالية للجنة .

٤٨- وأشار الى ما قامت به الأمانة التنفيذية من اسهام في موضوع توزيع مجالات العمل بين الاجهزة المركزية للامم المتحدة ولجانها الاقليمية . وقد اسند لكل لجنة اقليمية مجال معين ، واختارت الاكوا برنامج التنمية الاجتماعية .

٤٩- وفي ختام كلمته أكد على الحاجة الى المزيد من التفاعل بين الأمانة التنفيذية وأعضاء اللجنة ، سواء كان ذلك من خلال أعمال اللجنة الدائمة للبرنامج أو من خلال ردود الفعل والملاحظات لما تصدره الأمانة من دراسات وأبحاث ومطبوعات ، لأنها بهذا التفاعل تكون أكثر ارتباطا بمعطيات الواقع في المنطقة ، كما تكون أكثر قدرة على الاستجابة لحاجاتها ومتطلباتها .

٥٠- وقد أدلى ببيان كل من رئيس شعبة رعاية مصالح الولايات المتحدة الامريكية في العراق ، وسفير رومانيا ، وممثل الجامعة العربية ، وسفير الاتحاد السوفياتي ، وسفير تركيا ، وسفير فرنسا ، وسفير بولندا ، وسفير هولندا ، وسفير جمهورية المانيا الاتحادية ، وممثل برنامج الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، وممثل صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، وممثل شعبة السكان في ادارة الشؤون الاقتصادية الدولية بالمقر . وقد أعربوا جميعا عن تقديرهم للجهود التي تقوم بها اللجنة ، وعن استعداد بلدانهم ومنظماتهم واداراتهم للتعاون معها . ووعد ممثلا فرنسا وهولندا بتقديم مساهمات مالية معينة لتنفيذ برنامج عمل اللجنة خلال عام ١٩٨٤ .

١- تقرير عن نشاطات اللجنة (البند ٦ من جدول الأعمال)

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل

٥١- قدم الأمين التنفيذى لهذا البند فقال ان الموضوعات المدرجة تحته تقع في أربع وثائق أعدتها الأمانة التنفيذية للجنة . وتتضمن الوثيقة الاولى (E/ECWA/XI/4/Part 1) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الذى يشمل النشاطات البرنامجية التي اضطلعت بها شعب ووحدات الاكوا في عام ١٩٨٣ ، والنشاطات التي قامت بها اللجنة بناء على طلب الدول الأعضاء فيها ، أو بناء على طلب الامم المتحدة . وتتضمن الوثيقة الثانية (E/ECWA/XI/4/Part II) تقريرا عن نشاطات التعاون الفني بما في ذلك الخدمات الاستشارية التي قدمتها الأمانة التنفيذية الى البلدان الاعضاء في اللجنة . وتتضمن الوثيقتان الثالثة والرابعة (E/ECWA/XI/4/Add.1/Part I) و (E/ECWA/XI/4/Add.1/Part II) موجزا للدراسات والتقارير التي أعدت في نطاق عناصر البرنامج المختلفة .

٥٢- وعرض الامين التنفيذى أبرز النشاطات التي جرى القيام بها في نطاق كل من البرامج الاربعة عشر الواردة ضمن الوثيقة (E/ECWA/XI/4) . وعقب عرض كل برنامج أدلى ممثلو الدول الاعضاء ببياناتهم وملاحظاتهم.

٥٣- وتحدث مندوب قطر فأثار مسألة تأخر وصول الوثائق الى الاعضاء. وردت الامانة التنفيذية بأن معظم الوثائق سلمت الى سفارات الدول الاعضاء قبل الاجتماع بما يزيد على ستة اسابيع، وهي المدة المقررة حسب تعليمات الامم المتحدة، وان عددا محدودا من الوثائق قد تأخر بسبب الحاجة الى استكمال بيانات لم تكن متاحة، كما كان الحال بالنسبة للوثائق المتعلقة باستعراض الاستراتيجية الانمائية الدولية وبالبونيد و الرابع. واقترح الامين التنفيذى ان يبحث مع الدول الاعضاء أفضل السبل لتوصيل الوثائق اليها تفاديا للتأخير.

٥٤- وفي مجال الاغذية والزراعة، وفي العنصر البرنامجي الخاص بتحليل الخطط وتقديم المساعدات المباشرة في مجال التخطيط الزراعي، تساءل مندوب المملكة العربية السعودية عن الاتفاق المشترك المطلوب التوصل اليه حول مفهوم ومكونات الأمن الغذائي على الصعيد الاقليمي. وأوضحت الامانة التنفيذية ان الاتفاق المعقود هو على تحديد السلع الاستراتيجية، وحجم المخزون المطلوب توافره من تلك السلع، وطريقة ادارة وتحريك تلك المخزونات بين بلدان المنطقة.

٥٥- وأبدى مندوب جمهورية مصر العربية ملاحظة منهجية في هذا المجال مطالبا بضرورة تحقيق التنسيق الكامل بين استراتيجيات التنمية في دول المنطقة، اذ لا يمكن التنسيق على مستوى قطاع معين بمعزل عن باقي القطاعات والنشاطات. وأعربت الامانة التنفيذية عن اتفاقها مع هذا الرأى وأوضحت، انه بناء على قرار الاكوا ٧٦ (د-٦)، فقد وضع مشروع لاستراتيجية في هذا الصدد في اجتماع لفريق من الخبراء عقد في بيروت عام ١٩٧٩، كما قامت اللجنة في دورتها السابعة المنعقدة عام ١٩٨٠، باعادة النظر في هذه الاستراتيجية واعتمدتها. وصدرت الصيغة النهائية لهذه الاستراتيجية في كانون الاول/ديسمبر في الوثيقة (E/ECWA/DPD/14/1/Rev.2) ، التي شكلت مساهمة الاكوا في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث.

٥٦- وأشار مندوب الجمهورية العراقية الى ما ورد في دراسة الاكوا من ان احد التناقضات الاساسية في عملية التخطيط بالعراق يتمثل في انعدام التوافق بين طريقة التخطيط المستخدمة وبين انماط الانتاج السائدة، موضحا بأن هذا الاستنتاج غير صحيح. وعرض لتجربة العراق في مجال التخطيط الزراعي الذى يأخذ في الاعتبار واقع الانتاج الزراعي بالوحدات الانتاجية على مستوياتها المختلفة بما يؤدى الى رفع معدلات الانتاج وتطويرها.

وأوضحت الامانة التنفيذية بأن الدراسة التي أشار اليها مندوب الجمهورية العراقية تمت مراجعتها مع منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)، ونوقشت في اجتماع للخبراء ضم مندوبين عن الفاو وعن وزارة التخطيط بالعراق بالاضافة الى عدد آخر من الخبراء، وأكدت ان مراجعة هذه الدراسة مستمرة مع الجهات المختصة لوضعها في صورتها النهائية.

٥٧- وقال مندوب المملكة الاردنية الهاشمية ان عرض الامانة التنفيذية للعناصر البرنامجية كان من المفترض ان يبين مجموعة المشاكل التي تعوق تنفيذها مع بيان الحلول المقترحة لتلافي هذه المشاكل. وطالب بتنفيذ مشروع اقليمي للتدريب القصير الاجل والطويل الاجل في مجال التخطيط الزراعي بما يتيح حل مشاكل هذا القطاع. وأوضحت الامانة التنفيذية ان مثل هذا المشروع هو الآن قيد التنفيذ بالتعاون بين الاكوا والفاو والمعهد العربي للتخطيط. كما يجرى حاليا بحث امكانيات تمويل مشروع متكامل يتم تنفيذه في هذا الميدان.

٥٨- وحول العنصر البرنامجي الخاص بتعزيز الاستراتيجيات الغذائية وبرامج الأمن الغذائي على الصعيد الوطني، اعترض مندوب المملكة العربية السعودية على الدراسة التي جاء فيها ان المنطقة العربية تعتمد الآن بشكل مخيف على المصادر الخارجية لتلبية احتياجاتها من السلع الغذائية الاساسية، وذكر ان المملكة العربية السعودية أصبحت الآن مستكفية بنسب عالية من القمح والخضروات، والى أنها تنفق البلايين من الريالات على الزراعة وعلى تربية الثروة الحيوانية، وطالب بأن تتضمن تقارير الاكوا هذه المعلومات. وأقرت الامانة التنفيذية بأن تجربة المملكة في انتاج القمح تجربة فريدة، وهذا يبرهن على انه في حال اتباع الدول العربية الطرق الزراعية الصحيحة والحوافز للمزارعين فانها يمكن ان تتوصل الى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

٥٩- وتساءل مندوب منظمة التحرير الفلسطينية عن مصير الدراسة التي تقوم بها الاكوا حول قضايا الأمن الغذائي في الاراضي المحتلة، ومتى سيتم انجازها. وأوضحت الامانة التنفيذية ان الدراسة هي عمل مشترك بين الاكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وقد كلفت بالقيام بها المؤسسة العربية للابحاث ونقل التكنولوجيا المتواجدة في الضفة، وان مسودة هذه الدراسة اصبحت جاهزة، وسيتم ارسالها الى الجهات المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية لابداء الرأى فيها قبل اصدارها.

٦٠- وعن العنصر البرنامجي الخاص بالمساعدة في ترتيبات الأمن الغذائي الاقليمية في مجال الحبوب، أشار مندوب قطر الى ان الجهود التي بذلتها الامانة التنفيذية للاكوا كانت على الصعيد القطرى اكثر منها على الصعيد الاقليمي ، وطالب بالعمل على تنسيق الجهود في استيراد السلع الغذائية الاساسية ومنها الحبوب.
وابدت الامانة التنفيذية موافقتها على اهمية ان يكون التركيز في مجال الامن الغذائي على الصعيد الاقليمي اكثر منه على الصعيد القطرى .

٦١- وحول نفس الموضوع تحدثت مندوبة الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي عن جهود المجلس الاقتصادى والاجتماعي في الامانة العامة لجامعة الدول العربية وجهود الصندوق في مجال الامن الغذائي .

٦٢- وفي مجال القضايا والسياسات الانمائية : العنصر البرنامجي مسح وتحليل التطور الاقتصادى والاجتماعي في بلدان غربي آسيا ، اشار مندوب جمهورية مصر العربية الى الوضع النفطي وقال ان المطلوب هو دراسة واقعية تفرق بين التوقعات في الاجل القصير والمتوسط والطويل مهما كانت نتيجة هذه الدراسة .

٦٣- وفي مجال البيئة شدد مندوب الجمهورية العراقية على اهمية وضع اسس ومعايير لحماية البيئة من التلوث بحيث تكون اساسا لاقرار المشروعات الانمائية في مجالات الصناعة والزراعة والقطاعات الاخرى بما يضمن عدم تلوث البيئة وحمايتها . وعرض لتجربة العراق في هذا الشأن التي يتولاها مجلس حماية البيئة المرتبط بوزارة الصحة .

٦٤- وفي مجال التنمية الصناعية أبدى مندوب المملكة الاردنية الهاشمية عدم ارتياحه لوقف العمل ببعض عناصر البرنامج بسبب انتقال الموظفين أو شغور الوظائف ، وأيده في ذلك مندوب جمهورية مصر العربية . وأوضحت الامانة التنفيذية ان ايقاف العمل بعدد من العناصر البرنامجية يعود بالاضافة الى الاسباب التي ذكرت، الى عدم توفر الاموال اللازمة لتنفيذها من موارد خارج الميزانية أو الى قيام بعض المنظمات والصناديق الاقليمية والعربية بمشاريع مماثلة لها ، مما دفع الامانة التنفيذية الى الغاء تلك العناصر تلافيا للازدواجية ، وتحاشيا لاهدار الامكانات المتوفرة .

٦٥- وأبدى مندوب قطر ملاحظة حول ضرورة ايلاء الاكوا الاهتمام للصناعات التي يمكن اقامتها في المنطقة كالصناعات البتروكيميائية وصناعة الاسمدة وغيرها عوضا عن التركيز على الصناعات التي تحتاج الى مستوى عال من المهارات والتي يتطلب اعدادها وقتا طويلا .

٦٦- وفي مجال التجارة الدولية طالب مندوب جمهورية مصر العربية بتشجيع التعاون مع دول المنطقة اولا ثم الدول النامية ثانيا ثم باقي دول العالم بعد ذلك. وذكرت الامانة التنفيذية ان الدراسات التي تقوم بها تهدف الى تبين الوسائل التي تؤدى الى توسيع وتنويع تجارة دول المنطقة للحد من اعتمادها الزائد على عدد محدود من السلع والاسواق. وان موضوع تنشيط التجارة بين بلدان المنطقة، كان وما يزال، يشكل المحور الرئيسي لنشاطات اللجنة في مجال التجارة الدولية.

٦٧- وفي مجال الموارد الطبيعية اقترح مندوب المملكة الاردنية الهاشمية استكمال الدراستين الخاصتين بالعنصرين البرنامجيين: احتياجات قطاع الموارد المعدنية من القوى العاملة الماهرة، وتعزيز كفاءة ادارة وتنظيم الموارد المائية، بحيث تدرس تحت هذين العنصرين المهارات البشرية الخاصة بهما، كما هو الحال في دراسة المهارات البشرية المتعلقة بقطاع الطاقة في البرنامج الفرعي الخاص بالمهارات البشرية اللازمة لقطاع النفط والغاز. واوضحت الامانة التنفيذية ان تدريب المهارات البشرية في قطاع الموارد المائية هو احد الموضوعات التي تطرق لها الاجتماع الاقليمي الثاني المعني بالمياه، الذى عقدته الاكوا في الرياض في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، ولفتت الانتباه ايضا الى الدراسة التي قامت بها اليونيسكو مؤخرا حول نسبة الفنيين الى عدد سكان كل بلد والتي سيؤخذ بنتائجها في الدراسة التي تعدها الاكوا حاليا حول موضوع النهوض ببرامج تدريب وتعليم القوى العاملة في قطاع الموارد المائية في المنطقة.

٦٨- وفي اطار العنصر البرنامجي الخاص بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة أكد مندوب الجمهورية العراقية على ضرورة استثمار الطاقة الشمسية في تطوير المناطق الريفية، خاصة ما يتعلق منها بالانتاج الزراعي المتطور، سيما وان منطقة عمل الاكوا غنية بمصادر هذه الطاقة. وأبدت الامانة التنفيذية موافقتها على ما أبداه مندوب الجمهورية العراقية، وأشارت الى ان هذا الموضوع مدرج باستمرار في برامج عملها، كما يتضح من الوثيقة E/ECWA/XI/CP/ 8 المعروضة امام اللجنة الدائمة للبرنامج.

٦٩- وفي مجال السكان، في العنصر البرنامجي العوامل المحددة للاتجاهات السكانية والنتائج المترتبة عليها، أكد مندوب الجمهورية العراقية على ضرورة مراعاة التوصيات التي اقرها مؤتمر السكان في الوطن العربي المنعقد في آذار/مارس ١٩٨٤ في عمان بشأن السياسات السكانية، والتي تعبر عن وجهة نظر دول المنطقة العربية في مجال السياسات السكانية.

٧٠- وفي مجال البرنامج الفرعي الخاص بالادارة والاستخدام في مجال القوى العاملة، أشار مندوب منظمة العمل العربية الى ضرورة توفر الجهود لاستكمال المعلومات الناقصة في سوق العمل او بحث تنقل القوى العاملة. وأبدى تأييده للجهود التي تبذلها الاكوا في هذا المجال موضحا انها تتلاقى مع اهداف منظمة العمل العربية.

٧١- وحول نفس الموضوع أكد مندوب دولة قطر أهمية هذا البند خاصة في الوضع الراهن الذى يسعى الى تحقيق الاستخدام الأفضل للقوى العاملة، وعرض لتجربة دولة قطر في هذا المجال وسعيها لانشاء كلية للادارة في جامعة قطر بهدف تنمية الادارة في بلاده بحيث تقوم بواجباتها في تحقيق الاهداف التي تسعى اليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعرب عن أمله في ان تولي الامانة التنفيذية هذا الجانب الاهتمام الواجب في برامجها المستقبلية.

٧٢- وفي مجال العلم والتكنولوجيا أشار مندوب الاردن الى ان عرض العنصر البرنامجي الخاص بتطوير قدرات استشارية في مجال الهندسة والتصميم في بلدان مختارة من منطقة غربي آسيا لا يتفق مع عنوان العنصر. واوضحت الامانة التنفيذية ان مواصفات عنصر البرنامج المذكور تبين انه قد خطط اساسا لدراسة وتحليل نمو القدرات الاستشارية والهندسية والتصميم في بعض بلدان الاكوا للاستفادة من تجاربها واستخلاص الدروس والتوصل الى اقتراحات ملائمة لتنمية هذه القدرات في المستقبل.

٧٣- وفي مجال التنمية الاجتماعية والعنصر البرنامجي الخاص بتقييم اشراك المرأة في عملية التنمية، اثنى مندوب الجمهورية العراقية على جهود الامانة التنفيذية للاكوا في مجال تطوير المرأة، وأكد على ضرورة الاستمرار في البرامج التي تضمن زيادة مساهمة المرأة في التنمية وخاصة في مجالات الانتاج لأن المرأة تشكل نصف المجتمع.

٧٤- وأشار مندوب قطر الى تجربة بلاده في مجال تعليم المرأة وقال ان نسبة تعليم المرأة في قطر وصلت الى ٥٠ في المائة من اجمالي الطلاب، وان الدولة حريصة على هذه التنمية لتأخذ المرأة دورها في المجتمع. وطالب الامانة التنفيذية بأن تولي مزيدا من الاهتمام بهذا الموضوع في البرامج المستقبلية التي تضعها لأن من شأن ذلك الحد من استيراد الايدى العاملة من خارج منطقة الاكوا بما لها من تأثيرات سلبية على التغيرات الاجتماعية في الدول الاعضاء.

٧٥- وأبدى مندوب جمهورية مصر العربية ملاحظة منهجية بألا يقتصر عمل الاكوا على حضور الاجتماعات واللقاءات وتقديم الاستشارات، ولكن ينبغي ان يكون هناك تصور شامل لعناصر التنمية الاجتماعية في دول المنطقة. وقال ان ما ينطبق على قطاع التنمية الاجتماعية ينطبق على قطاعات التنمية الاخرى.

٧٦- ووجّه مندوب منظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) الشكر الى الامانة التنفيذية لجهودها التي بذلتها نحو تطوير القدرات الوطنية والاقليمية من أجل تحديد وصياغة وتنفيذ المشاريع الهادفة الى تطوير المرأة، وأوصى باجراء تنسيق مسبق بين المنظمات الدولية ذات العلاقة في صدد تطوير قدرات المرأة والاستفادة من مؤشرات هذه الدراسات في توجيه مشاريع تطوير قدرات المرأة وتنميتها على أكمل وجه.

٧٧- وأكد مندوب منظمة التحرير الفلسطينية على الدور التنسيقي للاكوا في ضوء تصور واضح يرسمه أعضاؤها لها، وقال ان المهم ان تلتقي الارادة الاقليمية الحرة على خطة متكاملة، وردت الأمانة التنفيذية بأنها قامت، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بوضع اطار انمائي شامل تتزامن فيه التنمية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية، كما جاء في الميثاق العربي للعمل الاقتصادي المشترك. كما عقدت عدة اجتماعات بين الجامعة العربية والاكوا اسفرت عن مشروع ميثاق للتنمية الاجتماعية المتكاملة، ليكون منطلقا للاستراتيجية الاجتماعية الشاملة.

٧٨- وفي مجال الاحصاء، أشاد مندوب الجمهورية العراقية بجهود خبراء الاكوا في مجال الاحصاء وتعاونهم مع الجهاز المركزي للاحصاء في العراق عند بحث مستلزمات تنفيذ المسح الصناعي الشامل الذي تقوم به الجمهورية العراقية حاليا.

٧٩- وأشار مندوب اليونيسيف الى بعض المشاكل التي تواجه تطوير الاحصاءات الاجتماعية من حيث شموليتها ودقتها في دول المنطقة، واقترح الاهتمام باحصاءات الوفيات وخاصة احصاءات وفيات الاطفال الرضع والاطفال دون سن الخامسة، سيما وأن مثل هذه المؤشرات تعتبر ذات أهمية بالغة في توجيه مجالات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

٨٠- وأعربت الامانة التنفيذية عن شكرها للملاحظات القيمة التي صدرت عن المندوبين وذكرت ان من أهم الاهداف التي تعمل على تحقيقها توفير احدث الاحصاءات المتاحة في الوقت المناسب. أما بالنسبة الى موضوع الاحصاءات الحيوية ووفيات الاطفال فقد بيّنت

الأمانة التنفيذية انه اعتبارا من مطلع عام ١٩٨٤ أولت شعبة الاحصاء الاهتمام للاحصاءات الديموغرافية والحيوية والاجتماعية وهي تعمل على اصدار نشرة تفصيلية خاصة بها. وذكرت الأمانة ايضا انها تعمل على تحسين وتوحيد طرق وأساليب جمع هذه الاحصاءات ونشرها على مستوى المنطقة وكذلك على مستوى العالم العربي ضمن نشرة المؤشرات الاحصائية للعالم العربي التي تصدر بالتعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية. وأشارت كذلك الى ان مشروع تعزيز القدرات الوطنية لمسوح الأسر قد بدأ يأخذ دورا هاما في تطوير الامكانيات الاحصائية لدول المنطقة. وفي هذا السياق تحدث المنسق العام للمشروع في مقر الامم المتحدة في نيويورك وألقى الأضواء على هذا المشروع الحيوي.

(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة

٨١- عرضت الأمانة التنفيذية الوثيقتين E/ECWA/XI/5 و E/ECWA/XI/5/Add.1 اللتين تتضمنان موجزا بالاجراءات المتخذة تنفيذا لعدد من القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها العاشرة.

(١) قرار اللجنة رقم ١١٩ (د-١٠) بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة

٨٢- استعرض الامين التنفيذي هذا القرار الذي ينص على ان يكون التمثيل في الدورات السنوية على المستوى الوزاري، وان تجتمع اللجنة الدائمة للبرنامج قبل انعقاد الدورات السنوية مباشرة، وترفع تقاريرها بالصورة المناسبة حول قضايا البرنامج الواقعة ضمن اختصاصاتها الى المؤتمر الوزاري الذي يعقد اجتماعاته بعدها. وقال انه لم يكن ممكنا عقد اجتماعات اللجنة الدائمة للبرنامج في الوقت الذي اقترحته الامانة التنفيذية لعدم اكتمال النصاب، ولذلك رأت الامانة عقد اللجنة الدائمة للبرنامج خلال انعقاد الدورة. وعن الفقرة الرابعة من القرار، ذكر أن الأمانة أعدت دراسة حول قضايا التعاون والتكامل الاقليمي، ادرجت تحت البند رقم ١٠ من جدول الاعمال.

٨٣- وطالب مندوب دولة قطر ان يكون الاجتماع الدوري على مستويين، وذلك تسهيلا لأعمال اللجنة.

٨٤- واقترح مندوب المملكة الاردنية الهاشمية عقد اللجنة الفنية قبل يومين من اجتماع اللجنة الدائمة.

٨٥- وأوضح مندوب الجمهورية العراقية ان لجنة البرنامج هي لجنة خبراء، واقترح ان تتولى هذه اللجنة اعمال اللجنة الفنية وان تكون بمثابة لجنة تحضيرية وتعقد اجتماعاتها قبل يومين من الاجتماع الوزاري.

٨٦- وطالب مندوب المملكة العربية السعودية ان يتم تقييم التجربة الحالية فان ثبتت جدواها يستمر العمل بها وقال ان المسألة لا تحتاج الى تغيير القرار.

٨٧- واقترح مندوب جمهورية مصر العربية استخدام تعبير اللجنة الفنية لأنه أدق وقال ان الهدف ليس انشاء لجنة جديدة، وطالب أن ينعقد اجتماع اللجنة الفنية قبيل اجتماعات الدورة على المستوى الوزارى.

٨٨- وتحدث مندوب قطر مطالبا بابقاء الوضع على ما هو عليه، بحيث تظل اللجنة الدائمة موجودة، والدورات موجودة وان كان المطلوب هو عقد اجتماع مسبق للجنة فنية حتى تسهل مهام أعمال الدورة التي يحضرها الوزراء.

٨٩- وتم الاتفاق على البت في هذا الامر فيما بين رؤساء الوفود في اجتماع مغلق يعقد لهذا الغرض.

(٢) قرار اللجنة رقم ١١٥ (د-١٠) بشأن برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥

٩٠- استعرض الامين التنفيذى أعمال المتابعة لهذا القرار ولم تثر ملاحظات حوله من قبل الوفود الاعضاء.

(٣) قرار اللجنة رقم ١١٧ (د-١٠) حول المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالزلازل في الجمهورية العربية اليمنية

٩١- بعد ان استعرض الأمين التنفيذى أعمال المتابعة لهذا القرار أعرب مندوب الجمهورية العربية اليمنية عن شكره للأمانة التنفيذية على التقرير الذى عرضته لشموليته وما فيه من تفاصيل حول ما قدمته الأمانة من مساعدة فعالة لليمن، كما شكر الدول العربية والدول الصديقة والصناديق العربية على مساعدتها. وقال ان عمليات الانقاذ الفورى لم تكن سوى حلقة من سلسلة عمليات طويلة ومكلفة لا تتحملها الموارد الذاتية للجمهورية العربية اليمنية، ولذلك فقد شكلت الحكومة اليمنية مجلسا أعلى لاعادة تعمير المناطق المتضررة.

٩٢- ثم تحدث مندوب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وقال ان هذا البند من البنود الهامة ولا شك انه يؤكد مدى عمق المعاناة والكارثة التي يتعرض لها البلدان الأقل نموا وان اليمن الديمقراطية تعرضت بدورها للكوارث. وشكر الاكوا والدول والمنظمات المختلفة على المساعدات التي قدمتها للتغلب على تلك المشاكل.

٩٣ - وأكد مندوب المملكة العربية السعودية وقوف بلاده الى جانب الاشقاء في اليمنين، وقال ان ما تقوم به المملكة هو واجب اسلامي وعربي وبأنها ستستمر في القيام بهذه المسؤولية، ودعا الاشقاء والاصدقاء الى بذل الجهد لمناصرة الشعبين الشقيقين.

٩٤ - واعربت مندوبة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عن استعداد الصندوق لتقديم العون للجمهورية العربية اليمنية، وذكرت ان الصندوق شارك في بعثة تقييم الاوضاع في اليمن، كما وأبدت استعداد الصندوق للتعاون مع الاكوا من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة.

٩٥ - ثم تكلم مندوب اليونيسيف فعبر عن شكره للامانة التنفيذية على ما قامت به من جهود لمساعدة الجمهورية العربية اليمنية، واضاف ان اليونيسيف لم تقتصر على تقديم الخدمات الصحية كما ذكر في تقرير اللجنة عن نشاطات متابعة القرار ١١٧ (د-١٠)، وانما قامت بتقديم الخدمات العينية كذلك.

٩٦ - وأعرب الأمين التنفيذي للجنة عن شكره للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق التنمية الكويتي وغيرهما من الصناديق والمنظمات والهيئات الاقليمية والدولية التي شاركت في تقديم المساعدات لليمن. وقال ان الاكوا ستظل تعمل من أجل المساعدة في حالات الكوارث التي تصيب بلدان المنطقة، وانه سبق لها ان قدمت مثل هذه المساعدات الى اليمن الديمقراطية عند مواجهتها للسيول. وطالب بالمزيد من التعاون مع الاكوا لكي تتمكن من تقديم المساعدات، على جناح السرعة، الى بلدان المنطقة اذا ما دعت الحاجة الى ذلك.

(٤) قرار اللجنة رقم ١١٨ (د-١٠) بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا

٩٧ - بعد ان استعرض الامين التنفيذي أعمال المتابعة لهذا القرار، أشار مندوب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى ان بلاده معنية بهذا القرار وبالاجراءات المطلوبة ضمن برنامج العمل الجديد الاساسي لصالح أقل البلدان نموا في المنطقة وفي اطار أولوياتها. وأعرب عن تقديره للاكوا وأمينها التنفيذي للمساعدات الفنية التي تقدمها عن طريق الخدمات الاستشارية الاقليمية في مجالات مختلفة، كتقديم المقترحات ووضع دراسات الجدوى، واعداد الاوراق القطرية وتعزيز القدرات الوطنية وتحديد البرامج المشتركة بين شطري اليمن، والبحث عن مصادر التمويل وتنفيذ المشاريع في اطار خطط التنمية في البلدين.

٩٨- وذكر مندوب الجمهورية العراقية انه كان من المناسب ان يعكس تقرير الاكوا حول متابعة هذا القرار ما قامت به دول المنطقة من تقديم المساعدات للدول الأقل نموا، بشكل ثنائي أو متعدد الاطراف. وذكر على سبيل المثال ان عددا من الدول الاعضاء في الاكوا قدم مساعدات سخية لدول الساحل الافريقي المتضررة من الجفاف خلال الفترة الماضية، ومن خلال المؤتمر الاسلامي. كما ان الدول الاعضاء تقدم مساعداتها عبر اليونيسيف ومنظمات الامم المتحدة الاخرى.

٩٩- وأعرب مندوب دولة قطر عن شكره لجهود الاكوا وتنفيذها للقرارات التي صدرت في هذا الشأن، كما شكر الدول والمنظمات الاقليمية والدولية التي ساهمت في حل بعض المشاكل التي تعاني منها البلدان الاقل نموا. وطالب أن تستمر اللجنة في متابعة هذا الموضوع، وان يدرج في جميع الدورات المقبلة، وان تتم متابعة ما تم في شأنه من قبل الدول الاعضاء.

١٠٠- وتحدث مندوب منظمة التحرير الفلسطينية قائلا ان المشكلة الاكثر الحاحا هي مسألة "الموت جوعا" وليست مسألة البلدان الاقل نموا، وان هذا الموضوع مدرج على جدول أعمال المؤتمر الاسلامي، وجامعة الدول العربية، والتعاون الافريقي - العربي وغيرها. وتساءل عن الطريقة التي يمكن بها للجنة ان تساهم، في نطاق مبادرة سريعة في انقاذ حياة الملايين المهددين بالجوع.

١٠١- وأعرب مندوب دولة الامارات العربية المتحدة عن تأييده لما طرحه مندوبا قطر ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأكد على ضرورة الاستمرار في تقديم العون للدول الأقل نموا، وان تكون هذه المساعدات شاملة لكافة المجالات.

١٠٢- وأكد مندوب الاونكتاد على ضرورة مواصلة التعاون مع الاكوا من أجل دعم البلدان الاقل نموا. وقال ان برنامج الاونكتاد يدعو الى تنظيم الاجتماعات بين المنظمات الدولية التي تقدم الدعم للبلدان الأقل نموا. وأشار الى الاجتماع المزمع عقده في عام ١٩٨٥ بشأن هذا الهدف.

١٠٣- ثم تحدث مندوب المنظمة العربية للتنمية الصناعية، وأبدى رغبته في التوصل الى وضع خطة شاملة وتصور شامل من قبل كافة المنظمات العربية والاقليمية من أجل اعداد برنامج شامل ليس فقط لمنطقة الاكوا وانما يأخذ في الاعتبار أوضاع ستة من الدول العربية الأقل نموا.

١٠٤ - وأبدى الأمين التنفيذي للاكوا تقديره للدعم الذي حظي به الموضوع، واضاف ان الاكوا تتعاون مع الاونكتاد وانه تم حضور مؤتمر صنعاء لهذا الغرض. وقال ان الاكوا ستأخذ في الاعتبار الاقتراحات التي قدمها المندوبون. وطلب تزويد الاكوا بالمعلومات والتفاصيل عن المساعدات التي تقدمها بلدان المنطقة الى البلدان الأقل نموا حتى تستكمل ما لديها من معلومات حول هذا الموضوع وتضمنها في تقريرها الذي تزمع تقديمه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة. وأشار الى حساب المساهمات المالية الذي أنشأته اللجنة والذي ساهم به عدد من الدول الاعضاء هي المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية ودولة قطر بالاضافة الى بعض الدول الغربية كهولندا وفرنسا والسوق الاوروبية المشتركة. وقال أن المساعدات التي تقدمها الاكوا للبلدان الأقل نموا تموّل من هذا الحساب، ودعا الى المزيد من الدعم له حتى تتمكن الاكوا من القيام بدورها على أحسن وجه. وتحدث عن امكانية ايفاد بعثات مشتركة مع المنظمات العربية الأخرى.

(٥) قرار اللجنة رقم ١٢٣ (د-١٠) بشأن الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

(٦) قرار اللجنة رقم ١١٦ (د-١٠) بشأن المسائل الوظيفية والادارية

١٠٥ - أحيل القراران المذكوران الى جلسة مغلقة تقتصر على رؤساء الوفود لمناقشتهما.

(ج) الاستعراض النصفي وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث

١٠٦ - قدم الامين التنفيذي للوثيقة E/ECWA/XI/6 الخاصة بالاستعراض النصفي والتقييم للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث في منطقة الاكوا. وقال ان الهدف الذي تسعى اليه الاستراتيجية هو التعجيل بتنمية البلدان النامية ضمن اطار نظام اقتصادي عالمي يقوم على أساس العدالة والكفاءة. وأشار الى ان المنجزات التي تحققت في جميع البلدان النامية منذ اقرار هذه الاستراتيجية ظلت أبعد بكثير عن تحقيق الهدف المنشود.

١٠٧ - وتحدث مندوب الجمهورية العراقية فأكد على أن البلدان النفطية عموما، ومنها الأعضاء في الاكوا، قد تجاوزت الهدف الذي وضعته الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث في تقديم المساعدات للدول النامية وبنسب متميزة من دخلها القومي، وأضاف ان السنوات الاخيرة شهدت انخفاضا في نسب هذه المساعدات، لأسباب شخّصها التقرير ولكن ليس بشكل كامل وشامل، فالانخفاض لم يحدث فقط بسبب تراجع

أوضاع السوق النفطية والانخفاض في أسعار النفط، وانما ايضا بسبب استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية التي بدأت منذ اربع سنوات واستنزفت الموارد المالية للعراق بل وجزءا من الموارد المالية للدول العربية الأعضاء في الاكوا. وقال ان ما جاء في الوثيقة من انه برغم جميع الآثار السلبية الناجمة عن الركود الاقتصادي، يظل أداء البلدان النفطية الأعضاء في الاوبك أفضل بكثير من الهدف المطروح في الاستراتيجية الانمائية الدولية يعتبر مبالغا في التفاؤل، وان استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية لن يؤدي الى هذه النتيجة المتفائلة.

١٠٨ ـ ثم أبدى مندوب جمهورية مصر العربية ملاحظة حول ما جاء في الوثيقة من أن بلدانا عديدة في المنطقة، ومنها مصر بالذات، واصلت اعتمادها على المعونات من الاغذية التي تحصل عليها. وقال ان مصر تعتمد الى حد كبير على الواردات التي يدفع ثمنها نقدا وليس على المعونات من الأغذية.

١٠٩ ـ وتطرق مندوب منظمة التحرير الفلسطينية الى موضوع الحرب العراقية ـ الايرانية وآثارها على التنمية في العراق، وقال ان ما أهدر من أموال في الدول العربية، بسبب قيام اسرائيل منذ ٣٦ عاما وسياساتها العدوانية كان يكفي لتغيير وجه الحياة في المنطقة. وندد باستمرار هذه السياسة مبينا خطرها المدمر الذي يتخطى الشعب الفلسطيني ليشمل شعوب المنطقة كافة وتطلعاتها الى التقدم والتنمية.

١١٠ ـ وأعرب مندوب المملكة العربية السعودية عن اتفاقه مع ما جاء على لسان من سبقوه عن آثار الحرب العراقية ـ الايرانية واستنزافها لموارد العراق بصفة خاصة، والدول العربية بصفة عامة. وأكد على الآثار السيئة المدمرة لقيام اسرائيل، واستنزافها لطاقات الأمة العربية. وناشد المجتمع الدولي بذل الجهود الايجابية لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

١١١ ـ وطلب مندوب المملكة الاردنية الهاشمية بأن يعكس تقرير الاكوا بعض المؤشرات الرقمية للتأثيرات الاقتصادية لاستمرار عدم الوصول الى حل عادل للقضية الفلسطينية وللحرب العراقية ـ الايرانية، سواء في شكل أرقام مطلقة، أو بشكل نسب مئوية، وتأثيراتها الرقمية ايضا على اقتصاديات الدول ذات العلاقة المباشرة بهذه الحروب، واثر ذلك على الدخل القومي في الاردن والعراق والدول المحيطة.

١١٢ ـ وقال مندوب جمهورية مصر العربية ان الوثيقة التي قدمتها الأمانة التنفيذية يفترض ان تكون اكثر وضوحا وأحدث بيانات، وان البيانات كان من الممكن اتاحتها لو تيسر تدفق المعلومات بين الاكوا والدول الاعضاء. وأورد على سبيل المثال ما جاء في الوثيقة عن الانخفاض في معدل النمو السنوي للناتج القومي الاجمالي لبلدان المنطقة. وطالب باظهار البيانات الخاصة بمصر وليس الاكتفاء بالقول "عدا مصر". وقال ان ما ذكر في الوثيقة من تخصيص نسبة ١ في المائة من الناتج القومي لمساعدة الدول النامية ينطبق على الدول الغنية أو الصناعية المتقدمة، وليس على الدول النفطية بالذات.

١١٣ - وأكد الأمين التنفيذى للاكوا ان الحرب العراقية - الايرانية لم يقتصر تأثيرها على الجمهورية العراقية ، وانما امتد ليشمل عدة دول عربية. اما بالنسبة لتصحيح بعض المعلومات الواردة في الوثيقة فان الأمانة التنفيذية يسرها ان تحصل على تلك المعلومات في أسرع وقت ممكن ، لادخال التعديلات عليها قبل تقديمها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي التابع للامم المتحدة.

٢- أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة (البند ٧ من جدول الأعمال)

١١٤ - عرضت الأمانة التنفيذية الوثيقة E/ECWA/XI/8 التي تشمل تقريرا ومرفقات تلخص الوثائق الأساسية والوقائع وأعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية. وهي تتناول المؤتمرات والاجتماعات التالية:

(أ) المشاورة الحكومية الاقليمية المشتركة حول التنمية الريفية في منطقة الشرق الأدنى

١١٥ - ذكرت الأمانة التنفيذية في عرضها لهذا البند أن هذه المشاورة التي قامت بتنظيمها كانت بمثابة متابعة للمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذى عقد عام ١٩٧٩ في روما والذى استعرض السياسات الوطنية للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية وموضوع ازالة الفقر من الريف. وقالت ان التوصيات التي توصلت اليها المشاورة الحكومية سيتم أخذها بعين الاعتبار في برامج عمل اللجنة.

١١٦ - وأبدى مندوب المملكة العربية السعودية رغبته في التوسع في ذكر المعلومات عن المشاريع الريفية التي تضطلع بها مختلف بلدان المنطقة.

(ب) الاجتماع الاقليمي التحضيرى للسنة الدولية للشباب لمنطقة غربي آسيا

١١٧ - أشارت الأمانة التنفيذية في اطار هذا البند الى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بتسمية عام ١٩٨٥ سنة دولية للشباب تحت شعار المشاركة والسلم والتنمية ، والى البرنامج المحدد للتدابير والأنشطة المتعلقة بالتحضير للسنة الدولية للشباب. وذكرت ان اللجنة قامت بتنظيم اجتماع اقليمي لأعضاء الاكوا تحضيرا للسنة الدولية للشباب ، بالتعاون مع مركز الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية. وقدمت الأمانة التنفيذية لهذا الاجتماع وثيقتي عمل أساسيتين عن أوضاع الشباب وحاجاتهم في منطقة غربي آسيا ، وخطة العمل الاقليمية للشباب في منطقة غربي آسيا. وقد اعتمد الاجتماع خطة العمل الاقليمية التي ستقدم الى المؤتمر العالمي حول السنة الدولية للشباب عام ١٩٨٥ ، اذا ما اعتمدت الامم المتحدة عقد هذا المؤتمر.

(ج) الاجتماع التحضيرى الاقليمي لغربي آسيا لمؤتمر الامم المتحدة السابع حول منع الجريمة ومعاملة المجرمين

١١٨- ذكرت الامانة التنفيذية في معرض تقديمها لهذا البند أن هذا الاجتماع يندرج في سلسلة الاجتماعات التحضيرية الاقليمية لمناقشة جدول الاعمال المؤقت لمؤتمر الامم المتحدة السابع حول منع الجريمة ومعاملة المجرمين المقرر عقده في عام ١٩٨٥، ولاتخاذ التوصيات الملائمة فيما يتعلق باجراءات التحضير واعداد الوثائق للمؤتمر. وقد ساهمت الامانة التنفيذية للاكوا في تنظيم هذا الاجتماع باتخاذ الترتيبات اللازمة لانعقاده وبالمشاركة الفنية في اعماله. وقد ناقش الاجتماع الاوضاع السائدة في منطقة الاكوا، فيما يتعلق بمكافحة الجريمة والعدالة الجنائية، وركز بشكل خاص على السمات والخصائص التي تتميز بها المنطقة. كما اصدر الاجتماع قرارا بعنوان "انشاء معهد عربي اقليمي للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين" يكون تابعا للامم المتحدة.

(د) المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي تحضيرا للمؤتمر الدولي المعني بالسكان

١١٩- ذكرت الامانة التنفيذية في معرض تقديمها لهذا البند أن هذا المؤتمر هو الثمرة الاولى للتعاون بين جامعة الدول العربية والاكوا، وقد ساهم فيه ايضا صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية، وشاركت فيه دول الجامعة العربية، ودول الاكوا، واللجنة الاقتصادية لافريقيا بالاضافة الى المنظمات الدولية والاقليمية، الحكومية وغير الحكومية. وصدر عنه "اعلان عمان" حول السكان في الوطن العربي، وهي وثيقة تمثل وجهة نظر المنطقة حول قضايا السكان والتنمية كما تعبر عن تطلعات دولها في تحقيق التنمية الشاملة للبلدان العربية. وقد لفت الامين التنفيذى نظر الاعضاء الى مؤتمر البرلمانيين العرب الذى سيعقد في تونس، وتمنى على الوفود العربية ان يكون موقفها في هذا المؤتمر متوافقا مع اعلان عمان. وطالب الدول العربية بأن يكون لها موقف موحد في المؤتمر الدولي للسكان، الذى سيعقد في المكسيك في آب/اغسطس من عام ١٩٨٤.

١٢٠- وأعرب ممثل صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية عن شكره للامانة التنفيذية للاكوا على ما قامت به للتحضير للمؤتمر الاقليمي للسكان حيث جاء ذلك تجسيدا للتعاون بين جامعة الدول العربية والاكوا. وتمنى ان تزداد أواصر هذا التعاون وان تنعكس نتائجه بالايجاب على دول المنطقة.

١٢١- وأفاد مندوب شعبة السكان في مقر الامم المتحدة انه تم اعداد الاوراق التحضيرية لمؤتمر المكسيك وان شعبة السكان تقوم بتحضير الوثائق العلمية اللازمة لهذا المؤتمر في ضوء ما أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعي.

٣- استعدادات اللجنة للمؤتمر الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
(البند ٨ من جدول الأعمال)

١٢٢- قدم الامين التنفيذى الوثائق E/ECWA/XI/9 و E/ECWA/XI/9/Add.1 و E/ECWA/XI/9/Add.2 التي تتضمن استعدادات اللجنة لانعقاد المؤتمر الرابع لليونيدو وفقا لقرار دورتها العاشرة. وقال ان الامانة التنفيذية قامت باعداد ثلاث وثائق حول ما يهم المنطقة من القضايا المطروحة على المؤتمر. وأوضح ان الاكوا سوف تشارك في مؤتمر لوزراء الصناعة في الدول العربية في أيار/مايو ١٩٨٤ تمهيدا لصياغة موقف عربي واقليمي موحد في مؤتمر فيينا.

١٢٣- وأكد مندوب المنظمة العربية للتنمية الصناعية على الاهمية التي يشكلها المؤتمر الرابع لليونيدو، وكذلك على اهمية توحيد المواقف المتجانسة للدول العربية حول القضايا المطروحة على جدول اعماله. وقال ان المنظمة العربية للتنمية الصناعية قامت باعداد مجموعة من الاوراق المرجعية المتعلقة بهذه الموضوعات تمهيدا لعرضها على وزراء الصناعة العرب في المؤتمر العربي السادس للتنمية الصناعية بهدف الوصول الى الموقف العربي المتجانس المطلوب. وابدى استعداد المنظمة لتحقيق التعاون الكامل مع الاكوا والتوصل الى ورقة عمل موحدة في هذا الخصوص.

١٢٤- وطالب مندوب الجمهورية العراقية بوقفة عربية لمعالجة الخلل في البنية القطاعية لهيكل الانتاج العربي، والعمل على زيادة مساهمة الصناعات التحويلية العربية في الناتج المحلي الاجمالي العربي، وقال انه رغم الجهود المبذولة في مجال تصحيح مسار التنمية الصناعية العربية خلال عقد الستينات، الا انه يلاحظ تدني الاهمية النسبية لناتج الصناعات التحويلية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي العربي، كما ان هيكل الصناعات التحويلية العربية يتسم بهيمنة الصناعات الاستهلاكية والوسيطة على حساب الصناعات الانتاجية التي لا تزيد مساهمتها عن ١٥ في المائة من ناتج الصناعة التحويلية العربية.

١٢٥- وابدى مندوب جمهورية مصر العربية ملاحظة حول قدم المعلومات الاحصائية المتضمنة في الوثيقة E/ECWA/XI/9/Add.2 كما أنه لاحظ اختلافا في السنوات المختارة التي وردت عنها البيانات مما يعطي انطباعا بعدم توافرها وبما قد لا يتيح الاستفادة الكاملة منها، وطالب بتحديث البيانات مؤكدا على انه من الممكن الحصول عليها حتى عام ١٩٨٢.

١٢٦- واعرب مندوب المملكة العربية السعودية عن تقديره وفده للاعداد الجيد للوثيقة وطالب ان تتضمن معلومات موجزة عن تطور العلوم ونقل التكنولوجيا في المنطقة وعن اهمية التدريب الفني والصناعي.

١٢٧- واكد مندوب المملكة الاردنية الهاشمية على ضرورة التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية في وضع التصورات المشتركة للموقف العربي الموحد وبما يشكل خلفية تسترشد بها الدول العربية عند مناقشتها لجدول اعمال اليونيدو الرابع. كما اكد على اهمية ماورد في الدراسة عن التوزيع الجغرافي للصناعة بين مجموعة الدول العربية بالمقارنة مع التوزيع السكاني فيها. واقترح ابراز تأثير استمرارية المشكلة الفلسطينية وغزو لبنان والحرب العراقية - الايرانية على التنمية الصناعية العربية وذلك ضمن المواضيع الستة المختارة في الاوراق المقترحة.

٤- الوضع المالي لبرامج اللجنة (البند ٩ من جدول الأعمال)

١٢٨- عرضت الامانة التنفيذية الوضع المالي لبرامج اللجنة، والمتضمن في الوثيقة (E/ECWA/XI/10) بشأن الوضع المالي للميزانية البرنامجية العادية للجنة، والوثيقتين (E/ECWA/XI/10/Add.1) و (E/ECWA/XI/10/Add.1/Supp.1) اللتين تتضمنان تفاصيل عن مصادر التمويل من خارج الميزانية التي اتيحت للجنة خلال عام ١٩٨٣، والوثيقة (E/ECWA/XI/10/Add.2) التي تحوى تقرير الامانة التنفيذية عن وضع حساب المساهمات المالية المتعلق بالنشاطات الاقليمية التي اضطلعت بها اللجنة.

١٢٩- وأبدى مندوب الجمهورية العراقية ملاحظة حول الوثيقة (E/ECWA/XI/10) الخاصة بالميزانية البرنامجية العادية للجنة وقال انها اشارت الى مجموع الموارد المخصصة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ وفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ ولكنها لم تبين ما تم صرفه من تخصيصات الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ حتى تكون المقارنة بين احتياجات الفترتين سليمة وواقعية، لا سيما وان تخصيصات الفترتين في الواقع اكثرها لدفع رواتب الموظفين، وان نسبة الشواغر في الوظائف الادارية عام ١٩٨٣ كانت حوالي ٣٠ في المائة وانها بلغت حوالي ٢٥ في المائة في نيسان/ابريل عام ١٩٨٣، وهي نسبة عالية.

١٣٠- وردت الامانة التنفيذية على السؤال الذى طرحه مندوب الجمهورية العراقية بالقول ان الوثيقة (E/ECWA/XI/10) لم تتضمن ذكر النفقات الى جانب التخصيصات، وذلك لان الحسابات النهائية العائدة للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ لم تكن قد انجزت عند اعداد الوثيقة. وأوضحت انه برغم وجود نسبة عالية من الشواغر في الوظائف، فان الزيادة في الموارد يمكن ان تعزى الى تكاليف انتقال الاكوا من بيروت الى بغداد وكذلك الى تكاليف صيانة مبنى المقر الدائم الجديد في بغداد.

٥- قضايا التعاون والتكامل الاقليمي (البند ١٠ من جدول الاعمال)

١٣١- قدمت الامانة التنفيذية هذا البند وفقا لقرار اللجنة ١١٩ (د-١٠) حول هيكل رسم السياسة العامة للجنة وعرضته في الوثيقة (E/ECWA/XI/11).

١٣٢- قدم مندوب الجمهورية العراقية مجموعة من الملاحظات حول هذا البند وقال انها تهدف في الدرجة الاولى الى القاء الضوء على بعض الانجازات في مجال التعاون الاقتصادى العربي المشترك، وعلى عدم حدوث ازدواجية في الجهود المبذولة لتعزيز التنمية العربية المشتركة. ووجه النظر الى الجهود التي بذلها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والرامية الى توسيع عضوية السوق العربية المشتركة والى انه يجرى العمل على انشاء "صندوق تعويضي" لتهيئة المناخ لانضمام الاقطار العربية الاقل نموا الى عضوية السوق. وقال ان المجلس يسعى الى تهيئة مستلزمات الانتقال بالسوق من وضع "منطقة التجارة الحرة" الى مرحلة "الاتحاد الجمركي". وقد تم اتخاذ العديد من الاجراءات في مجال توحيد التشريعات والانظمة الجمركية، والتعريفة الخارجية الموحدة للاطراف المتعاقدة تجاه الدول الاخرى. واضاف ان مثل هذه الاجراءات والمنجزات تستوجب المتابعة والاهتمام، لانها تصب في النهاية في اطار اهتمامات الاكوا بقضايا التعاون والتكامل الاقتصادى الاقليمي. واشار الى الوثيقتين الرئيسيتين اللتين اقرتا في مؤتمر القمة العربي الحادى عشر في عمان عام ١٩٨٠ وهما وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك، ووثيقة ميثاق العمل الاقتصادى القومي. وقال ان هاتين الوثيقتين تمثلان نقطة تحول هامة في "المسيرة العربية الجماعية" ومن شأنهما احداث تطوير اساسي في الاقتصادات العربية، وتجسيد الارتباط العضوى فيما بينها. وطالب بضرورة تحييد العمل الاقتصادى العربي المشترك عن الخلافات العربية، وابعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة، والالتزام بما جاء في ميثاق العمل الاقتصادى القومي. وأشار الى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية والى اتفاق تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية. وتطرق الى موضوع مشاركة القطاع الخاص في مجال التعاون الاقليمي وطالب بضرورة الاستفادة من الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في عقد وتنظيم المؤتمرات الخاصة برجال الاعمال والمستثمرين العرب الرامية الى "تحفيز" القطاع الخاص للاسهام في تعزيز التنمية العربية المشتركة. وعن تدفق العمالة داخل منطقة الاكوا طالب البلدان المستوردة والمصدرة للعمالة بوضع تصور طويل الاجل لاحتياجات المنطقة من القوى العاملة واقترح ان تدخل البلدان المعنية في اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف، تهدف الى مراقبة تدفق العمالة عبر الحدود الوطنية وتنظيم انتقالها داخل المنطقة.

١٣٣- واتفق مندوب جمهورية مصر العربية مع ما أبداه مندوب العراق من ملاحظات ، وطالب بالاهتمام بدراسة مدى امكانية استمرارية التعاون الاقتصادى بكافة اشكاله بين دول المنطقة رغم ما قد يعترضها من ظروف سياسية . كما طالب باعطاء الأولوية للعمالة الفنيـــة العربية كلما كان ذلك ممكنا .

١٣٤- وقال مندوب غرفة التجارة الدولية انه يرى ان التعاون والتنسيق بين المنظمات والمؤسسات العربية والدولية ،بما في ذلك الاكوا ، وبين رجال الاعمال والمستثمرين العرب، عبر غرفهم واتحاداتهم أو عبر اتحادهم العام ، يمكن ان يسهما في تعزيز العمل الاقتصادى العربي المشترك .

١٣٥- وأشار مندوب دولة قطر الى أن انجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية شملت الغاء الرسوم الجمركية على تجارة المنتجات الوطنية داخل البلدان الاعضاء وحرية انتقال رؤوس الاموال والمواطنين ، وذلك كمرحلة اولى تمهيدا لخلق السوق الخليجية المشتركة .

١٣٦- وذكرت الامانة التنفيذية ان الدراسة الموجزة التي عرضت تحت هذا البند في الوثيقة (E/ECWA/XI/11) لا تتضمن تقييما لنشاطات وجهود بلدان المنطقة في مجال التعاون الاقليمي ،وانما الهدف منها افساح المجال للحصول من البلدان الاعضاء على معلومات وافكار عن الصيغ الجديدة لأشكال التعاون والتكامل الاقليمي فيما بينها .

٦- <u>التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية</u> (البند ١١ من جدول الاعمال)

١٣٧- عرضت الامانة التنفيذية الوثيقة(E/ECWA/XI/12) التي تتضمن تقريرا عن النشاطات التي اضطلعت بها دعما وتعزيزا للتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، ومع المنظمات الاقليمية ،وذلك عملا بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٣/٥٠ المؤرخ فـي ٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٣ . وتتضمن الوثيقة الانشطة الترويجية التي تقوم بها اللجنة دعما للتعاون فيما بين البلدان النامية عموما وعلى الصعيد الاقليمي خصوصا ،وذلك في مجال بناء الهياكـــل المؤسسية عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب،والتنسيق والمواءمة بين النشاطات البحثية والنشاطات التنفيذية وانشطة تبادل المعلومات ، والتنسيق في مجال الدعم المالي لانشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والنشاطات المتعلقة بالمنشورات والحلقات التدريبية والندوات .

١٣٨- ودعا مندوب الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية الى تعزيز سبـــل التعاون بين الاكوا والاتحاد وخاصة في المجال الفني .

٧- تعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة (البند ١٢ من جدول الاعمال)

١٣٩- عرضت الامانة التنفيذية الوثيقة (E/ECWA/XI/13) الخاصة باقتراح تغيير موعد افتتاح الدورة من الاثنين الثالث من نيسان/ابريل الى الاحد الثالث من الشهر ذاته. وقد نوقش هذا الاقتراح في اجتماع مغلق لرؤساء الوفود وتمت الموافقة على ان يكون موعد افتتاح الدورة السنوية للجنة هو يوم السبت من الأسبوع الثالث من شهر نيسان/ابريل من كل عام.

٨- عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادى (البند ١٣ من جدول الاعمال)

١٤٠- قدمت الامانة التنفيذية الوثيقة (E/ECWA/XI/14) التي تتضمن عرضا لما قامت به الاكوا من اجراءات تنفيذ لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٣/٦٩ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٣ والخاص بعقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادى (١٩٨٥-١٩٩٤). وقد اجرت الامانة التنفيذية الاتصالات الملائمة مع الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى لمتابعة النشاطات التي تم القيام بها استعداداً للعقد المذكور.

٩- اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية وتعزيز هذه اللجان (قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة) (البند ١٤ من جدول الاعمال)

١٤١- عرضت الامانة التنفيذية الوثيقة (E/ECWA/XI/15/Rev.1) وذكرت انه بناء على قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ الذى حدد الاساس لتنفيذ عملية اللامركزية، وللقرار ٣٥/١٩٧ الذى تركز على اعادة تشكيل خدمات الدعم بالامانة العامة في المقر، وللقرار ٣٣/٢٠٢ الذى منحت اللجان الاقليمية بموجبه مركز الوكالات المنفذة للمشاريع المشتركة بين القطاعات على المستويات الاقليمية وشبه الاقليمية والاقليمية، أو المشاريع التي لا تدخل في نطاق مسؤوليات الوكالات المتخصصة والتي كانت تضطلع بها ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/٢١٤، تبادلت اللجان الاقليمية، والوحدات المعنية في المقر الاراء حول التوزيع الحالي للمسؤوليات في كل المجالات البرنامجية، وقد اسند الى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مجال التنمية الاجتماعية. وذكرت الامانة التنفيذية انه نتيجة للمشاورات التي دارت بين المقر واللجان الاقليمية تم الاتفاق على الحاجة

الى ايلاء المزيد من العناية لتعزيز مقررات اللجان الاقليمية، وضمان التوصل الى اتفاق حول أنواع الأنشطة الواجب تنفيذها في اطار السنتين الحاليتين او في الميزانيـــة البرنامجية القادمة، كما تأكدت الحاجة الى دراسة قائمة الأنشطة المشتركة لتنفيذها في وقت مبكر، وأوليت مسألة تحقيق لا مركزية الموارد وضرورة تحقيق لا مركزية الانشطة لـدى اعداد الميزانية البرنامجية القادمة أهمية خاصة.

١٠- ما يستجد من أعمـــال (البند ١٥ من جدول الأعمال)

١٤٢- أعرب مندوب الجمهورية اللبنانية عن تقدير وشكر حكومته على اللفتـــة الخاصة بالنسبة الى لبنان التي جاءت في كلمة السيد طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي، وطلب الى الامانة التنفيذية ان تعطي أولوية لتلبية ما سيتقدم به لبنان من طلبات الـــى (الاكـــوا) لاسيما وان ظروفه الخاصة حالت على مدى تسع سنوات دون تمكنه من الاستفادة من خدمات اللجنة على الوجه الأكمل.

١١- تقرير اللجنة الدائمة للبرنامج (البند ١٦ من جدول الأعمال)

١٤٣- اجتمعت اللجنة الدائمة للبرنامج في مقر الاكوا في الفترة من ٢٢ الـــى ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٤ (انظر الفقرتين ١٤٥ و١٤٦ أدناه).

١٢- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الحادية عشرة (البند ١٧ من جدول الأعمال)

١٤٤- في الجلسة العامة السادسة المعقودة في ٢٦ نيسان/ابريـــل ١٩٨٤ اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفوضت المقرر استكمال التقرير وادخال التصحيحات التحريرية عليه حسب الأصـــول.

دال- برنامج العمل والأولويـــــات

١٤٥- ناقشت اللجنة الدائمة للبرنامج برنامج العمل والأولويات وتحديث الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥، وقدمت تقريرها (E/ECWA/XI/7/Rev.1) الـــى الدورة الحادية عشرة للاكوا.

١٤٦- وفي الجلسة العامة السادسة، المعقودة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤، أقرت الدورة الحادية عشرة للاكوا تقرير اللجنة الدائمة للبرنامج. واعتمدت القـــرارات التي اتخذتها اللجنة.

الفصل الرابـــــع

القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الحادية عشـرة

١٢٥ (د-١١) هيكل رسم السياسة العامة للجنـــــــــة
(يرد هذا القرار في الفصـــــل الأول)

١٢٦ (د-١١) المسائل الوظيفيـــــة والادارية
(يرد هذا القرار في الفصـــل الأول)

١٢٤ (د-١١) الدراسة العامة للأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ٢٧ (د-٣) لعام ١٩٧٦ القاضي باعداد دراسة عامة عن الأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني ،

واذ تستذكر ايضا قرارها ١٢٣ (د-١٠) لعام ١٩٨٣ ،

واذ تحيط علما بما قدمه الأمين التنفيذي حول الدراسة موضوع البحث ،

١- تقرر احالة الدراسة الكاملة مع ملخصها وكذلك تقرير اللجنة الفرعية التي شكلت بقرارها ١٢٣ (د-١٠) على الأعضاء لابداء ملاحظاتهم حولهما خلال فترة لا تزيد على أربعة أشهر ؛

٢- تكلف اللجنة الفرعية بالاجتماع بعد تلك الفترة لدراسة ملاحظات الأعضاء ، ولتنقيح الدراسة بكاملها وملخصها للخروج بدراسة جديدة في ضوء تلك الملاحظات ، وبملخص جديد للدراسة ، والانتهاء من ذلك خلال فترة لا تزيد على ثمانية أشهر ؛

٣- تدعو الدول الأعضاء لتمويل مكافآت أعضاء اللجنة الفرعية ، واذا استدعى الأمر لتمويل نفقات الترجمة العربية للدراسة الكاملة بعد تنقيحها وذلك في ضوء التقدير المالي الذي يقدمه الأمين التنفيذي ؛

٤- تقرر عدم توزيع الدراسة أو ملخصها خارج حيز الأعضاء الا اثر اعتمادها بعد التنقيح في الدورة الثانية عشرة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

الجلسة العامة السادسة

٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤

---

* اتخذ هذا القرار في اعقاب مناقشة البند ٦ (ب) من جدول الأعمال . أنظر الفقرة ١٠٥ من هذا التقرير .

١٢٥ (د-١١) هيكل رسم السياسة العامة للجنـــــة

١٢٦ (د-١١) المسائل الوظيفيـــة والاداريـــــــة

(يرد نص القرارين في الفصل الأول : القضايا المرفوعة الى المجلـــس الاقتصادى والاجتماعـــــي)

١٢٧ (د-١١) المؤتمر الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) *

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرار الجمعية العامة رقم ٣٧/٢١٢ الذي تمت فيه المصادقة على جدول الاعمال المؤقت للمؤتمر العام الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو الرابع) .

واذ تقدر الجهود التي قامت بها الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في التحضير للمؤتمر الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المزمع عقده في فيينا من ٢-١٨ آب/اغسطس ١٩٨٤ بما في ذلك التقارير التي قدمها الأمين التنفيذي بهذا الخصوص للدورة الحادية عشرة للجنة ،

١- تطلب من الأمين التنفيذي مواصلة تقديم العون الفني لأعضاء اللجنة ، بتوفير المعلومات والدراسات المتعلقة بالموضوعات المطروحة في اجتماع اليونيدو الرابع وكذلك مواصلة التنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية في هذا المجال ؛

٢- تطلب كذلك من الأمين التنفيذي ان يدرج بندا خاصا في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة حول نتائج المؤتمر الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية والتوصيات المنبثقة عنه .

الجلسة العامة السادسة

٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤

---

* للاطلاع على النقاش الذي اتخذ في اعقابه هذا القرار انظر الفقرات ١٢٢-١٢٧ من هذا التقرير .

١٢٨ (د-١١) المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي *

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر الجهود الدولية المبذولة للاعداد للمؤتمر الدولي المعني بالسكان (١٩٨٤) ،وفي تقييم ما تحقق في مجال المسائل السكانية منذ انعقاد المؤتمر الدولي في بوخارست، ١٩٧٤ ،

واذ تقدر ما بذلته الامانة التنفيذية في تحقيق برنامجها الخاص بالسكان ، وما يقدمه صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية لهذا البرنامج من دعم ،

واذ تقدر ما حققته الامانة التنفيذية في عقد المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي ، بالاشتراك مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية (عمان ، ٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤) من أجل التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالسكان (١٩٨٤) كما ورد في تقرير الامين التنفيذى عن " أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة" (١) ،

واذ تأخذ علما بتقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان ، ١٩٨٤ (٢)،

١- تعتمد اعلان عمان حول السكان في الوطن العربي الصادر عن المؤتمر الاقليمي ، وتعتبره اسهاما من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالسكان ، ١٩٨٤؛

٢- وتطلب من الامين التنفيذى ان يقدم الى اللجنة في دورتها الثانية عشرة تقريرا عن أعمال المؤتمر الدولي ، وما ينتهي اليه من قرارات.

الجلسة العامة السادسة

٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤

---

(١) E/ECWA/XI/8 .

(٢) الامم المتحدة ، المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، E/1984/28 .

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في اعقابه هذا القرار انظر الفقرات ١١٩-١٢١ من هذا التقرير.

١٢٩ (د-١١) تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الاسر *

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تحيط علما بتقرير الامين التنفيذى عن التقدم المحرز في مجال التعاون الفني في المنطقة وبخاصة في مجال تعزيز القدرات الوطنية لمسوح الأسر ،

واذ تستذكر أن برنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر قد وضع لمساعدة أعضاء اللجنة للحصول - من خلال المسوح الأسرية - على تدفق مستمر من المعلومات الاحصائية اللازمة لاعداد واقرار الخطط والسياسات الانمائية ، ولتنمية القدرات الوطنية لديها للقيام بتلك المسوح ،

واذ تلاحظ ان عددا من الدول التي أعدت برامج مفصلة لمسوحات الأسر لم تتمكن من البدء في تنفيذها بسبب عدم توفر الموارد الفنية والمالية اللازمة ،

واذ تقدر أهمية العون الفني الذى تقدمه وحدة المسوح الأسرية في الامانة التنفيذية الى أعضاء اللجنة في هذا المجال ،

١- تؤكد على ضرورة تمكين جميع أعضاء اللجنة ممن أعدوا برامج لمسوح الأسر من العمل على تنفيذ هذه البرامج بغية الاستفادة منها في عمليات التخطيط الانمائي ، مع الاستعانة بالخدمات الفنية التي تقدمها الامانة التنفيذية للجنة في هذا المجال ؛

٢- تحث المنظمات والجهات الممولة على مواصلة توفير الدعم المالي والفني لأعضاء اللجنة لتنفيذ برامجها الوطنية في مجال المسوح الأسرية وذلك في اطار برامجها الخاصة بالتعاون الفني .

الجلسة العامة السادسة

٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ في أعقابه هذا القرار انظر الفقرة ٨٠ من هذا التقرير .

١٣٠ (د-١١) دعم برنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال زيادة مساهمة المرأة العربية في التنمية*

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا،

اذ تعتمد على قرار الجمعية العامة ٣٥٢٠ (د-٣٠) الذى طالب اللجان الاقليمية بأن تطور وتنفذ كمهمة أولية استراتيجيات فعالة لتحقيق أهداف الخطة العالمية لزيادة مساهمة المرأة في التنمية على المستوى الاقليمي ومن قبل الدول الاعضاء، مع الأخذ بنظر الاعتبار ظروف وأولويات كل دولة،

واذ تستذكر قرارها الاجماعي رقم ١٧ (د-٢) الذى طلب من الامين التنفيذى تكثيف نشاط الامانة في هذا المجال،

واذ تستذكر ايضا قرارها الاجماعي رقم ٦٦ (د-٥) الذى تبنى توصيات الخطة الاقليمية الخاصة بمسؤوليات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في مجال المرأة والتنمية الذى طلب من الامين التنفيذى تكثيف الجهود لتنفيذ هذه التوصيات وما تتطلبه من برامج ونشاطات،

واذ تقدر اسهام الصندوق الطوعي لعقد الامم المتحدة للمرأة في مشاريع المعونة الفنية التي تقدمها الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا لصالح أعضائها مؤكدة حرصها على أهمية استمرار المجتمع الدولي في دعمه لهذا الصندوق من أجل مواصلة نشاطاته،

واذ تعتمد على قرار الجمعية العامة ١٣٦/٣٥ الذى قرر عقد اجتماع عالمي في نهاية عقد الامم المتحدة للمرأة لمراجعة وتقييم ما أحرز من تقدم في هذا المجال،

واذ تدرك الاهمية الخاصة لمشاركة الوفود الرسمية لاعضائها في الاجتماع الاقليمي التحضيرى المزمع عقده في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ من أجل اعتماد الوثائق الرسمية والمواقف المشتركة التي تمثل اسهامها في المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة، نيروبي ١٩٨٥، كما تدرك أهمية المشاركة الواسعة لوفودها في المؤتمر العالمي نفسه،

---

* للاطلاع على النقاش الذى اتخذ اعقابه هذا القرار انظر الفقرتين ٧٣ و ٧٤ من هذا التقرير.

١- تحث الأمين التنفيذى على القيام بالاتصالات اللازمة مع جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الاقليمية العربية ذات العلاقة من أجل الاسهام في عقد الاجتماع الاقليمي للمرأة كجزء من نشاطات اللجنة في التحضير للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة؛

٢- تطلب من الأمين التنفيذى اعداد تقرير حول امكانية تأسيس مشروع اقليمي لبرنامج المرأة بالتعاون مع الأجهزة والمنظمات الاقليمية العربية والدولية على ان يتم تنفيذه ضمن نطاق الأمانة التنفيذية،كي يتولى القيام بالبحوث والدراسات وتقديم العون الفني والخدمات الاستشارية على الصعيدين الوطني والاقليمي في منطقة غربي آسيا ، مع الأخذ بعين الاعتبار مصادر التمويل المختلفة التي يمكن ان تتاح لتوفير احتياجات هذا المشروع، وتقديم هذا التقرير الى اللجنة في دورتها القادمة.

الجلسة العامة السادسة

٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤

١٣١ (د-١١) نظام المعلومات في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا *

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تشير الى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٦٣/١٩٨١ بشأن تعزيز نظم المعلومات وتنسيقها في الامم المتحدة ،

واذ تشير ايضا الى قرار الجمعية العامة ٣٦/٢٣٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ بشأن انشاء وحدة لنظم المعلومات في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة ،

واذ تأخذ في الاعتبار الخدمات الأساسية التي يمكن أن يقدمها نظام معلومات في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى أعضائها والى غيرهم ممن يمكن أن يفيدوا منه ،

واذ تحيط علما بتقرير الامين التنفيذى عن عمل اللجنة في مجال نظم المعلومات ،

١- تطلب من الامين التنفيذى وضع برنامج عمل شامل لتطوير البنية الأساسية لنظام المعلومات في الامانة التنفيذية ، في اطار برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ؛

٢- تطلب الى الامين التنفيذى التعاون مع المنظمات العربية الاقليمية والدولية بهدف تنسيق برنامج المعلومات ، مع تأمين التكامل وتفادى الازدواجية ؛

٣- تدعو الامين التنفيذى الى تقديم تقرير الى اللجنة الدائمة للبرنامج في دورتها الرابعة عن برنامج العمل لتطوير نظام المعلومات.

الجلسة العامة السادسة

٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤

---

* أحيل مشروع القرار الى الدورة من اللجنة الدائمة للبرنامج . أنظر تقرير اللجنة الدائمة للبرنامج (E/ECWA/XI/7/Rev. 1).

١٣٢ (د-١١) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال *

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ٣٠ (د-٣) الذى يناشد المجلس الاقتصادى والاجتماعي العمل العاجل على اتخاذ الاجراءات العملية التي تضمن تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في وطنه ، وقرارها رقم ١٠٨ (د-٩) المتعلق بتقديم المعونات لمنظمة التحرير الفلسطينية ،

واذ تستذكر ما ورد في الفقرتين ١٤ و ١٥ من البند "باء" من اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل الخاص باعمال الحقوق الفلسطينية ، حيث تمت التوصية " بالاضطلاع بتدابير لتخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي يتحملها الشعب الفلسطيني نتيجة استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأراضيه منذ عام ١٩٦٧" ، وحيث تمت التوصية أيضا " بالنظر في المساهمة أو في زيادة المساهمات الخاصة في الميزانيات والبرامج والمشاريع المقترحة للأجهزة والصناديق والوكالات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة التي طلب اليها أن تقدم مساعدات انشائية واجتماعية للشعب الفلسطيني " ،

١- تشكر الامين التنفيذى على جهود الامانة التنفيذية المبذولة للقيام بالدراسات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالشعب الفلسطيني ؛

٢- تدعو الامين التنفيذى الى متابعة ايلاء أهمية خاصة للدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالشعب الفلسطيني بالأرض المحتلة .

الجلسة العامة السادسة

٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤

---

* تقدم بمشروع القرار وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، ووافقت عليه اللجنة بالاجماع .

المرفـــق الأول

بيان عن الآثار المالية المترتبة على اعمال ومقترحات اللجنـــة

الميزانية البرنامجية لفتـــرة السنتيـــن ١٩٨٤-١٩٨٥

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع قـــرار اللجنة رقـــم ١٢٥ (د-١١) بشأن هيكل رسم السياســة العامـــة للجنـــــة

مذكرة من الامين التنفيـــذى

١- أوصت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الفقرة الاولى من منطوق القرار رقم ١٢٥ (د-١١) بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة، المجلس الاقتصادى والاجتماعي بتسمية اللجنة الدائمة للبرنامج باللجنة الفنية، على ان يضاف الى اختصاصاتهـــا " بحث بنود مشروع جدول اعمال الدورة السنوية تمهيدا لاجتماع اللجنة على المستوى الوزارى".

٢- وقررت اللجنة، في الفقرة الثانية من منطوق القرار، تعديل المادة الأولـــى، الفقرة (أ)، من النظام الداخلي المؤقت للجنة بحيث تقرأ: (سنويا عادة، ابتداء من يوم السبت في الاسبوع الثالث من نيسان/ابريل).

٣- تبدأ ساعات العمل في الامانة التنفيذية للجنة حاليا من الساعة السابعة والنصف صباحا وتنتهي في الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر اعتبارا من يوم الأحد ولغاية يوم الخميس من كل اسبوع. على ان عقد دورة اللجنة اعتبارا من يوم السبت سيتطلب من الامانة التنفيذية العمل خارج دوام العمل الاسبوعي المعتاد، مما يتطلب صرف اجور اضافيـــة للموظفين من فئة الخدمات العامة.

٤- يقدّر بأن تأمين الامانة التنفيذية لخدمات الدورة في يوم السبت سيتطلب منها تشغيل جميع موظفي الخدمات العامة العاملين في قسم خدمات المؤتمرات وبعض الموظفيـــن من فئة الخدمات العامة في قسم الخدمات العامة، وتشغيل عدد من السكرتيرين والسكرتيرات الذين يجرى اختيارهم للعمل من الاقسام الفنية الاخرى في الامانة التنفيذية. وبالاستناد الى واقع العمل سابقا فانه يقدر ان يبلغ عدد موظفي فئة الخدمات العامة الذين سيحتاج اليهم للعمل ما بعد ساعات الدوام لخدمة الدورة في يوم السبت ما مجموعه مائة موظـــف.

٥- وفي حال اعتماد اللجنة لمشروع القرار فانه سيلزم دفع ما مجموعه ١٠٠٠٠ دولار كأجور عمل اضافي في عام ١٩٨٥ لموظفي فئة الخدمات العامة الذين سيطلب اليهم خدمة اجتماعات الدورة في يوم السبت. وفي الاعوام القادمة سيرتفع مبلغ العشرة الاف دولار حسب معدل التضخم.

المرفـــق الثانـــي

قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة في دورتهـا الحادية عشرة

الرمـــز	البنـــد	العنـــوان
E/ECWA/XI/1	٣	جدول الأعمال المؤقت
E/ECWA/XI/1/Rev.1	٣	جدول الأعمال المؤقت
E/ECWA/XI/1/Rev.2	٣	جدول الأعمـــال
E/ECWA/XI/1/Rev.1/Add.1	٣	جدول الأعمال المؤقت المشروح
E/ECWA/XI/2	٤	تنظيم الأعمـــال
E/ECWA/XI/3 E/ECWA/XI/3/Rev.1 E/ECWA/XI/3/Rev.2 E/ECWA/XI/3/Rev.3	٥	دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي ليست أعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة الحاديـــة عشرة للجنة
E/ECWA/XI/4 (Part.I) and Corr.1 E/ECWA/XI/4 (Part.II)	٦ (أ)	تقرير عن نشاطات اللجنة . التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل
E/ECWA/XI/4/Add.1/Part.I E/ECWA/XI/4/Add.1/Part.II	٦ (أ)	التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ، خلاصة اجرائيـــة
E/ECWA/XI/5	٦ (ب)	تقرير عن نشاطات اللجنة . متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة
E/ECWA/XI/5/Add.1	٦ (ب)	تقرير عن نشاطات اللجنة . متابعـــة القرارات الصادرة عن اللجنة ، القرار رقم ١١٦ (د-١٠)
E/ECWA/XI/6 and Corr.1 E/ECWA/XI/6/Add.1	٦ (ج)	الاستعراض النصفي والتقييم للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالـــث في منطقة الاكوا
E/ECWA/XI/7/Rev.1 E/ECWA/XI/11/Rev.2	٧	تقرير اللجنة الدائمة للبرنامـــج
E/ECWA/XI/8	٨	أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنـــة

المرفق الثاني (تابع)

الرمز	البند	العنوان
E/ECWA/XI/9 E/ECWA/XI/9/Add.1 E/ECWA/XI/9/Add.2	٩	استعدادات اللجنة للمؤتمر الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
E/ECWA/XI/10	١٠	الوضع المالي لبرامج اللجنة. الميزانية البرنامجية العادية للجنة
E/ECWA/XI/10/Add.1	١	الوضع المالي لبرامج اللجنة. الموارد الداعمة لبرامج اللجنة من خارج الميزانية
E/ECWA/XI/10/Add.1/Supp.1	١٠	الوضع المالي لبرامج اللجنة. الموارد الداعمة لبرامج اللجنة من خارج الميزانية
E/ECWA/XI/10/Add.2	١٠	الوضع المالي لبرامج اللجنة. حساب المساهمات المالية للنشاطات الاقليمية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا
E/ECWA/XI/11	١١	قضايا التعاون والتكامل الاقليمي
E/ECWA/XI/12	١٢	التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية
E/ECWA/XI/13	١٣	تعديل النظام الداخلي المؤقت للجنة. موعد افتتاح الدورة
E/ECWA/XI/14	١٤	عقد النقل والاتصالات في آسيا والمحيط الهادى ١٩٨٥-١٩٩٤
E/ECWA/XI/15 E/ECWA/XI/15/Rev.1	١٥	اسناد الصلاحيات المركزية الى اللجان الاقليمية: قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة
E/ECWA/XI/16		مشروع تقرير الدورة الحادية عشرة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا
E/ECWA/XI/INF.1		معلومات للمشاركين
E/ECWA/XI/INF.2		قائمة مؤقتة بالوثائق
E/ECWA/XI/INF.2/Rev.1		قائمة بأسماء المشاركين
E/ECWA/XI/INF.3/Rev.1		قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة في دورتها الحادية عشرة.

المرفـــق الثالـــث

قائمة بالمنشورات والوثائـــق الأساسيـــة الصادرة عن اللجنـة منـذ الدورة العاشـرة

الرمـــز	العنـــوان
E/ECWA/AGR/WG.12/31/Rev.1	- تقرير عن اجتماع الخبراء الخاص بادارة الموارد الزراعية وحفظها وتنميتها في منطقة غربي آسيا ، ١٩٨٤
E/ECWA/AGR/83/1/Rev.1	- قضايا الامن الغذائي في المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٣
E/ECWA/AGR/IG.1/10	- تقرير عن اجتماع فريق الخبراء لاستعراض الخبرات المكتسبه من تنفيذ مشاريع التنمية الريفية في بلدان غربي آسيا ، ١٩٨٣ .
E/ECWA/AGR/84/1	- المخزون الغذائي الاستراتيجي العربي ، ١٩٨٣ .
	- الزراعة والتنمية في غربي آسيا العدد ٥ ، ايلول ١٩٨٣ .
E/ECWA/DPD/WG.15/9	- تقرير اجتماع فريق الخبراء حول اشكال التعاون والتكامل الاقتصادي الممكنة في غربي آسيا ، ١٩٨٣ .
	- التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اليمن الديمقراطية . . . تقرير قطري لاجتماع استعراضي للممولين ، حزيران ١٩٨٣ .
	- الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا ، ١٩٨٣ .
E/ECWA/HS/83/1	- تدريب الملاكات اللازمة لتنمية وتطوير المستوطنات البشرية ، ١٩٨٣ .
E/ECWA/NR/82/3/Rev.1	- دور الخدمات الاستشارية والتصاميم الهندسية في عملية التنمية : دراسة أولية ، ١٩٨٣ .
E/ECWA/NR/83/6	- الاحتياجات الى القوى العاملة الماهرة في قطاعي النفط والغاز : دراسة أولية ، ١٩٨٣ .

المرفـــق الثالـــث (تابع)

الرمـــز	العنـــــــوان
	- حفظ الطاقة في منطقة الاكوا . . . التوقعات وخطط العمل المحتملة. نشرة الموارد الطبيعية ، الجزء الاول ، رقم (١) ١٩٨٤.
	- البرنامج الاقليمي لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مع الاشارة بصورة خاصة الى الاستخدامات الريفية. نشرة المصادر الطبيعية **مجلد** (١) ، رقم (٢) ، ١٩٨٤.
E/ECWA/SDP/Conf.1/2	- خطة العمل الاقليمية للشباب في منطقة غربي آسيا في اطار السنة الدولية للشباب، بغداد عام ١٩٨٥.
E/ECWA/SDP/Conf.1/3	- أوضاع الشباب وحاجاته في منطقة غربي آسيا ، بغداد ١٩٨٣.
E/ECWA/SDP/Conf.1/BP.2	- التقرير النهائي والتوصيات ورسالة اجتماع المائدة المستديرة عن الشباب في الثمانينات ، بغداد حزيران ١٩٨٣.
E/ECWA/SDP/Conf.1/4/Rev.1	- التقرير النهائي للاجتماع الاقليمي التحضيري المخصص للسنة الدولية للشباب في غربي آسيا ، بغداد ١٩٨٣.
E/ECWA/SDP/WG.2/4	- التقرير النهائي للدورة التدريبية حول المهارات القيادية والادارية للعاملات في الجمعيات النسائية ، بغداد ١٩٨٣.
E/ECWA/STAT/WG.4/13	- التقرير النهائي والتوصيات لاجتماع الخبراء حول أحصاءات توزيع الدخل في الاقطار العربية ، ١٩٨٤.
E/ECWA/STAT/84/4	- احصاءات العمالة في دول الخليج العربية : توافرها واطار تطويرها في المستقبل.
	- دراسات الدخل القومي ، النشرة **الخامسة** ، أحصاءات الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي المتاح والحسابات الموحدة لاقطار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٨٤.
	- دراسات عن الاسعار والارقام القياسية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٩٧٢-١٩٨٢ ، العدد (٣) ١٩٨٤.

المرفـق الثالث (تابع)

الرمـــز	العنـــــوان
	- المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا العدد (٦) ١٩٨٤.
	- نشرة التجارة الخارجية لمنطقة الاكوا. العدد الاول ١٩٨٤.
E/ECWA/TCTD/83/2	- تحليل وتقييم وترتيب رياضي للموارد وعوامل الجذب السياحية في منطقة الاكوا.
E/ECWA/TCTD/84/4	- النواحي القانونية لتسهيل اجراءات العبور والكمارك في دول غربي آسيا ... دراسة في العبور (الترانزيت) الكمركي.